عادي أوفير*

نظام العنف الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية

[من الخصائص البارزة في بحوث العلوم الاجتماعية الإسرائيلية تفادي البحث في الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية واعتباره خارج إطار اهتماماتها. لذلك تعتبر الدراسة التي ننشرها هنا متميزة في مجال اهتمام هذه البحوث. هذه الدراسة هي فصل في كتاب للبروفسور عادي أوفير لم ينشر حتى اللحظة. وقد أذن لنا مشكوراً بنشرها لأول مرة، بعد اختصارها، في مجلة "قضايا إسرائيلية" قبل نشر كتابه. مدير التحرير]

١- نموذجان لعلاقات القوة

سوف نكرس جل حديثنا هنا لوصف وتحليل المبادئ أو القواعد الجديدة لممارسة العنف في "المناطق" منذ اندلاع انتفاضة الأقصى، وسنقف من خلال ذلك على أهمية ومغزى هذه المبادئ كعنصر مؤسس في نظام الاحتلال. بغية القيام بذلك سنستعرض باختصار شديد النموذجين العاميّن للعلاقات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والتي تشكلت منذ بداية الاحتلال في العام ١٩٦٧، وسنسلط الضوء على السمات الملموسة لهذه العلاقات التي أخذت تتبلور منذ اتفاقيات أوسلو. ويوجد لهذين النموذجين تجليات واضحة جداً في الحيز.

النموذج الأول، نموذج العلاقات بين محتل وخاضع للاحتلال، ويتسم بكثرة نقاط الاحتكاك وانتشارها، ومعظمها في حيز الطرف الخاضع للاحتلال، والذي تعتبر خطوط حدوده ضبابية وغير واضحة مما يجعله مفتوحاً أمام الحركة الحُرَّة للمحتل.

النموذج الثاني، وهو نموذج العلاقات بين طرفين يصارعان من أجل الانفصال عن بعضهما، يتسم بالسعي إلى تقليص نقاط الاحتكاك بين الجانبين وحصرها على امتداد خطوط حدود واضحة[1]. وقد تغيرت بمرور الزمن السمات الخاصة لهذين النموذجين لكنهما لم يكفا عن التعايش جنباً إلى جنب. وسوف نستخدم العلاقات المتغيرة بين النموذجين كمفتاح لوصف مراحل مختلفة في نظام

*محاضر في معهد كاهان لدراسة التاريخ والفلسفة في جامعة تل أبيب وباحث في معهد فان لير بالقدس. ترجمة سعيد عياش

الاحتلال. وقد عبرت الاختلافات في علاقات القوة بين الإسرائيليين والفلسطينيين عن نفسها في إمكانيات ووسائل وأشكال عمل أحد الطرفين بناء على هذين النموذجين وداخل إطارهما من أجل هزيمة الطرف الآخر أو تحقيق تفوق عليه.

إن المحطات المهمة في تاريخ الاحتلال هي نتاج نجاح أحد الطرفين (وهو نجاح جزئي ومؤقت دائماً) في تغيير هذين النموذجين والعلاقات بينهما وجعل أحدهما أكثر تسيداً.

في إطار اتفاقيات أوسلو ارتدى نموذج العلاقات الثاني (الانفصال) شكل علاقات بين طرفين متكافئين ظاهرياً، يسود بينهما شكلياً تناظر وتوازن ويسعى كلاهما إلى صياغة جوهر علاقاتهما من خلال المفاوضات والتفاهم[٣]. غير أن هذه السمات الجديدة من التكافؤ والتناظر بقيت محصورة في نموذج الفصل، في حين واصلت إسرائيل، في إطار نموذج العلاقات بين المحتل والخاضع للاحتلال، والذي استمر قائماً في الخلفية، العمل على زيادة نقاط الاحتكاك مع الطرف الواقع تحت الاحتلال في أرضه، حتى بدون تنسيق أو تفاهم، وفي المقابل تقلصت جداً إمكانيات الخاضع للاحتلال الاجتياز أو عبور خطوط الفصل (سواء داخل "المناطق" ذاتها أو بينها وبين المناطق الإسرائيلية داخل الخط الأخضر). وبعد تقسيم الأراضي الفلسطينية (في الضفة الغربية) إلى مناطق أ، ب و ج بموجب ما نصت عليه الاتفاقيات، بدأ يتكرس، في ظل هذا التقسيم، نظام سيطرة واحتلال جديد يتجوهر في تمزيق أوصال الحيز الفلسطيني وزيادة قابلية اختراقه وتعزيز السيطرة على حركة المرور داخله. وقد بات واضحاً منذ ما بعد المرحلة الأولى من تطبيق الاتفاقيات، في ربيع العام ١٩٩٤، أن إسرائيل تواصل، تحت مظلة الفصل بين الجانبين، سيطرتها على السكان الفلسطينيين وإدارة حياتهم. ومع اندلاع انتفاضة الأقصى في نهاية العام ٢٠٠٠، انتقل نموذج الفصل من وضع مدني تجري فيه مفاوضات بين طرفين "تمهيداً للسلام"، إلى حالة حرب بين طرفين، وسط إخضاع كل خطوط الفصل لمنطق "أمني" وعسكري.

في العام ١٩٦٨ حددت إسرائيل مكانة المناطق (الضفة الغربية وقطاع غزة) وأكدت على أنها ليست "أراضي عدو"، ولكن في العام ٢٠٠٠ تحولت "المناطق" إلى منطقة قتال يحاولون أن يبعدوا منها كل من هو غير طرف في القتال وتصفية كل من أُعتبر عدواً، بصورة منهجية[٣]. وهكذا طغى المنطق العسكري على مجالات الحياة كافة، وتحولت المنطقة الفلسطينية برمتها إلى ما يشبه خريطة في غرفة حرب، واستطاع الجيش الإسرائيلي أن يحقق في غضون فترة وجيزة تفوقاً يمكنه من الوصول إلى أية نقطة في هذا الحيز، وأن يخلق فيه احتكاكاً مع السكان المحليين. ويهدف هذا الاحتكاك إلى تصفية كل من اعتبر عدواً وفرض نموذج جديد من العلاقات بين المحتل والواقع تحت الاحتلال على طول خطوط الفصل الجديدة الناشئة في الحيز الفلسطيني المتفكك. وقد وصف بلغة الجيش هذا الشكل من السيطرة على المنطقة الفلسطينية على أنه "ترتيب" لمنطقة القتال[٤]. في إطار هذا الترتيب يعمل جهاز السيطرة الإسرائيلي بطرق مختلفة على تحطيم الطرف الفلسطيني ولكن دون السعي إلى تصفيته أو القضاء عليه. تمزيق الحيز الفلسطيني، وتحول ونظام الحركة والمرور فيه إلى أدوات ووسائل رئيسية للسيطرة ولإدارة الحياة في "المناطق". وقد خلقت هذه بدورها ظروفاً جديدة لممارسة العنف، فيما احتاج نظام العنف الجديد بدوره إلى إعادة تنظيم للمجال وفرض قيود جديدة على التنقل والحركة.

هذه السيرورة الديالكتيكية استمرت على الأقل منذ اتفاقيات أوسلو، وبلغت ذروتها، حتى الآن، بالانفصال عن قطاع غزة وبظهور شكل جديد من أشكال استخدام القوة العسكرية الإسرائيلية في القطاع.

لا نستطيع في هذا السياق استعراض هذه السيرورة أو العملية بأكملها، وإنما سنكتفي بتحليل التغييرات التي طرأت على نظام العنف في ضوء التغييرات التي جرت في نظام التنقل والمرور. كما أننا لن نتمكن لضيق الحيز من مناقشة الانفصال (عن قطاع غزة) وسنكتفي باقتراح إطار نظري لمثل هذا النقاش.

٢- بعض الملاحظات حول جدار الفصل وتمزيق الحيز ونظام المرور في "المناطق"

عندما فرض إغلاق تام وشامل على المناطق الفلسطينية في العام ١٩٩١، في فترة حرب الخليج، أُعتبر فصل المنطقة الفلسطينية، الذي استمر طويلاً، عن المنطقة الإسرائيلية بمثابة وضع شاذ اقتضته، كما قيل، حالة الطوارئ التي خلقتها الحرب. لكن هذا الوضع الشاذ تحول منذئذٍ إلى وضع روتيني، ولكن تحت السيطرة أيضاً. ثم، وبشكل ينطوي على تناقض أو مفارقة، جرت مأسسة هذا الفصل بالذات عقب إبرام اتفاقيات أوسلو، التي خلقت نموذجاً جديداً من الفصل بين الإسرائيليين والفلسطينيين. فقد ترافق فصل اقتصاديّ (فرعيّ) العمل بفصل اجتماعي–ثقافي أدى إلى قطع معظم شبكات

وُلِدَ ليَقْتُل

ووشائج العلاقات التي قامت حتى ذلك الوقت بين الجانبين. هذه العلاقات، التي جرت بالأساس في إطار قمعي أو استغلالي، ومهما كانت مشوهة، لم تكن منوطة كلياً بسلطة. في أعقاب إتفاقيات أوسلو نشأت ميادين جديدة من العلاقات –عسكرية، دبلوماسية وثقافية– بيد أن هذه العلاقات جرت بصورة عامة في أطر منزوعة عن حياة الجانبين، وإنما في "جيوب" مختلفة من اللقاءات التي كثرت إبان تلك الفترة. لم يكن هناك تقريباً امتداد أو تواصل بين هذه العلاقات الثنائية وبين نسيج الحياة التي جرت خارج "الجيوب" المعزولة. هناك، في الحياة اليومية أُختزلت العلاقات في قناة قومية–عسكرية وتعمقت الهوة بين الجانبين.

غير أن الفصل الذي أحدثته إتفاقيات أوسلو، وككل عمليات الفصل التي فرضتها إسرائيل أو اقترحتها منذ ذلك الوقت، لم يلغ نموذج العلاقات بين المحتل والخاضع للاحتلال. إذ لم تتخل إسرائيل عن اللجوء للمارسات والوسائل التي تميز هذا النموذج من العلاقات وقبلت فقط بتغيير جزء من أنماط السيطرة. اتفاقيات أوسلو، التي وعدت بازدهار اقتصادي لكلا الطرفين، أدت عمليا إلى انتعاش (اقتصادي) في الجانب الإسرائيلي وإلى تدهور لدى الجانب الفلسطيني[٥]. وعلى الرغم من تصريحات دولة إسرائيل عن رغبتها في الانفصال عن الفلسطينيين، على الأقل لغاية تنفيذ الانفصال عن قطاع غزة، إلاّ أنها لم تتخل ولو للحظة واحدة عن سيطرتها الفعلية في المناطق الفلسطينية، بل وعززت رقابتها الوثيقة على الحركة داخل ومن هذه المناطق. كما وشهدت عملية تفكيك الحيز الفلسطيني إلى جيوب منفصلة –والتي بدأت باتفاقيات أوسلو– تسارعاً وتطوراً أثناء فترة الانتفاضة الثانية.

إلى جانب فرض الإغلاق الشامل على كامل قطاع غزة والضفة الغربية، انتظم الجيش الإسرائيلي بطريقة تمكنه في أية لحظة يشاء، من إغلاق مجموعة محددة من المناطق أو مجموعة أجزاء من منطقة معينة، ووقف الحركة والتنقل بين هذه المناطق أو داخلها، والحؤول بذلك دون قدرة الفلسطينيين على زراعة أراضيهم والخروج للعمل واستيراد أو تصدير بضاعتهم. وقد خلقت الانتفاضة الثانية، التي جردت كلياً العلاقات بين الطرفين من بقايا التكافؤ والندية التي وسمت بصورة رسمية فترة أوسلو، ظروفاً مريحة من نواحٍ سياسية ودبلوماسية للاستخدام الواسع والمنهجي والصريح لهذه الآلية المناطقية. وكرد على الانتفاضة الفلسطينية تم تكريس نظام تنقل صارم بين جيوب المنطقة التي قُسِّمَت على أساس نسيج الحيز الذي نشأ في التسعينيات، لكنه تفرع وتشعب جداً منذ ذلك الوقت.

الاستباحة الكاملة للحيز الفلسطيني أمام تدخل وتوغلات المحتل، وكثرة نقاط الاحتكاك معه والتي فُرِضَتْ على السكان الفلسطينيين، يجريان في موازاة منشأة ضخمة، تمثل حسب النوايا المعلنة لمخططيها وأنصارها التعبير النهائي لنموذج الفصل، وهي جدار الفصل. ويخلق هذا الجدار صورة خادعة أو وهمية لفصل متصل بين إسرائيل وفلسطين ككيانين منفصلين، لكنه يتيح عملياً التمويه على التجزئة أو التقطيع الداخلي لأوصال "المناطق" وعلى الحيز المبتور القائم في ظل الجدار ذاته فضلاً عن ممارسات إسرائيل في هذه المناطق. ويتيح الجمع بين الشكل الحالي لهذين النموذجين

الجدار: فلسفة الفصل.

من العلاقات (التدخل والفصل) للجيش الإسرائيلي العمل في "المناطق" وسط إبعاد وتقليص الإشراف والرقابة على أعماله وممارساته. ومن هذه الناحية فإن الجدار هو بمثابة آلة منسقة، جيواستراتيجية متطورة لإدارة الحركة وتشويش مجرى الحياة في الجانب الفلسطيني، وللابعاد والانقطاع والتجريد في الجانب الإسرائيلي. ويعمل الجدار كنوع من الحدود بين كيانين سياسيين وهو يتيح حسب ما تقوله أجهزة الأمن الإسرائيلية مراقبة تحركات الإرهابيين الذين يحاولون اجتياز الحدود[٦]. وهو يخلق بالطبع صعوبات كبيرة جداً أمام الحركة الفلسطينية من الشرق إلى الغرب، ولكن ليس صحيحاً اعتباره أداة أو وسيلة تهدف فقط إلى إغلاق المنطقة الواقعة إلى الشرق منهم. فالجدار يعزز ويدعم منظومة قائمة من الإغلاقات وإمكانية الإغلاق للمناطق الكائنة إلى الشرق منه. وهو يؤدي إلى تقليص شامل ودراماتيكي في حجم وإمكانيات الحركة الفلسطينية داخل "المناطق" ومنها. وهذا التقليص غير ناتج عن بناء الجدار وحسب، وإنما عن منظومة كاملة من الموانع والقيود على التنقل والحركة الفلسطينية وذلك بواسطة حواجز ثابتة ومتحركة وشوارع التفافية ومناطق مغلقة وغيرها من الوسائل التي تشكل نظام السيطرة المناطقية الذي يعتبر الجدار جزءاً منه. وتأتي كل هذه التدابير والإجراءات إزاء المقاومة المتصاعدة (من جانب الفلسطينيين بطبيعة الحال، ولكن أيضاً وبصورة ملموسة من جانب إسرائيليين وأجانب) لجغرافيا الفصل الجديدة والتي يزداد ويتصاعد التدخل (العسكري الإسرائيلي) تحت مظلتها.

من الصعب المبالغة في تقدير حجم الدمار والخراب الذي تلحقه كل هذه الخطوات والإجراءات بالمشهد وبالمجتمع والاقتصاد في المناطق الفلسطينية[٧]. فجدار الفصل لا يعظم فقط الدمار والخراب وإنما يبعدهما ويحجبهما أيضاً، وإذا ما سمح لهما بالظهور والانكشاف فهو يسمح لهما بالظهور كشيئين منفصلين وخارجيين. ولا بد أن نضيف إلى ذلك حظر الدخول الشامل إلى مناطق فلسطين (مناطق السلطة الفلسطينية) من خارج مناطق المستوطنات، والذي يسري على الإسرائيليين ومن ضمن ذلك الصحافيين، واشتراط الحصول على تصريح خاص لأي خروج عن هذا الحظر، والذي يعني تجريم وإدانة العلاقات التي تتم بين يهود وفلسطينيين في مناطق خارج مجال الحياة اليهودية. الانعكاس أو الأثر الرئيسي للجدار لا يتمثل بالفصل وإنما في استبدال نموذج سابق للسيطرة والرقابة على سكان كانوا يعيشون في تبعية لإسرائيل كمصدر لتوفير احتياجاتهم بنموذج جديد يعفي إسرائيل من المسؤولية عن توفير معظم الاحتياجات دون إيجاد أو توفير مصادر بديلة ودون تقليص مستوى السيطرة[٨].

يعمل نظام/جهاز السيطرة الإسرائيلي على جانبي جدار الفصل. فهو يبقي ويحافظ على تبعية المنطقة الفلسطينية شرق الجدار للمنطقة الإسرائيلية الـ "نقية"، وسط الضم الفعلي للجيوب الكبيرة التي حُبست أو حوصرت في مناطق مختلفة بين الجدار وبين "الخط الأخضر". ويندرج قسم من المستوطنات ضمن "الحيز النقي" الواقع غرب الجدار، فيما بقيت مستوطنات أخرى، أو أنها ستبقى

وكان المشروع الاستعماري قد اتسم منذ البداية باستباحة المحيط الفلسطيني والتي ترافقت مع عمليات فصل مناطقية عن طريق إقامة جدران وأسوار وشوارع منفصلة وإجلاء فلسطينيين عن مناطق مجاورة، وبالتالي فإن الجدار الحالي ما هو إلاّ تعبير جلي وسافر لهذا التوجه. في الماضي سُمِحَ للفلسطينيين، الذين شكلوا قوة عمل رخيصة ومتيسرة، بالدخول إلى المناطق

قريباً في قلب المنطقة الفلسطينية، محاطة بجدران فصل منفصلة، ولكنها ستكون موصولة بإسرائيل خلف الجدار، وكذلك فيما بينها، بشبكة متشعبة من الطرقات والشوارع المنفصلة المخصصة لخدمة اليهود فقط وبخدمات مرور مريحة في سائر بوابات الجدار والحواجز ونقاط التفتيش.

وكان المشروع الاستعماري قد اتسم منذ البداية باستباحة المحيط الفلسطيني والتي ترافقت مع عمليات فصل مناطقية عن طريق إقامة جدران وأسوار وشوارع منفصلة وإجلاء فلسطينيين عن مناطق مجاورة، وبالتالي فإن الجدار الحالي ما هو إلاّ تعبير جلي وسافر لهذا التوجه. في الماضي سُمِحَ للفلسطينيين، الذين شكلوا قوة عمل رخيصة ومتيسرة، بالدخول إلى المناطق "النقية" بشكل مشروط ومقيد، ولكنهم واجهوا، منذ اندلاع انتفاضة الأقصى، إقصاء شبه تام عن هذه المناطق. وهم ممنوعون أيضاً من الدخول إلى المستوطنات أو المكوث بصورة دائمة في الحيز أو المنطقة المحددة المحيطة بها والتي تحدد مسافة توسعها المستقبلي. وتعتبر هذه المنطقة (المساحة المحيطة بالمستوطنات) أكبر بعدة أضعاف من مساحة المستوطنات ذاتها. وعلى الرغم من أن مساحة البناء اليهودي في المستوطنات القائمة في الأراضي الفلسطينية تبلغ نحو ٣٪ فقط، إلاّ أن هذه المستوطنات (التي يعيش فيها قرابة ٢٥٠ ألف يهودي، يشكلون حوالي ٩،٥٪ من مجموع سكان الضفة الغربية) تسيطر على حوالي ٤٢٪ من مساحة الضفة (باقي السكان الـ ٩٠،٥٠٪ يوجد تحت تصرفهم الآن أقل من ٦٠٪ من مساحة الضفة)[٩]. أي أن الفصل وسط التوسع اليهودي والضغط والمحاصرة للفلسطينيين وسط تقليص موارد معيشتهم إلى الحد الأدنى الضروري، هو المبدأ الأعلى الذي يحكم تنظيم الحيز في الأراضي الفلسطينية. ولكن هذا المبدأ لم يكن، لغاية تشييد جدار الفصل، مبلوراً في صيغة محددة وبالتالي اعتبر كل تأثير الفصل كمسألة محلية تمليها متطلبات الأمن والاستيطان المتعلقة بمستوطنة معينة أو مجموعة مستوطنات. لم يغير جدار الفصل هذا المبدأ، بل عَظَّمه جداً وحوله من أداة سيطرة محلية إلى واحد من المبادئ العليا لنظام السيطرة. أثناء النقاشات التي سبقت قرار إقامة الجدار ورافقت الجدل حول مساره أجرت فكرة الجدار ما يشبه "الاختزال" لمبدأ الفصل، إذ منحت تعبيراً صريحاً وتسويغاً جارفاً لفعل قائم، وحجبت وأنكرت بُعْدَه العنصري وقدمته كمفتاح لـ "الأمن"، أي للسيطرة بالشروط التي تُمليها القوة السائدة. كذلك قام نظام السيطرة بإلحاق الجدار إلى وسائل أخرى تستخدم في "تطهير" الحيز الإسرائيلي من التواجد الفلسطيني، كالملاحقة المشددة للأشخاص الماكثين بصورة غير قانونية والتعديلات لقانون المواطنة والتي تحول دون عودة فلسطينيين إلى "المناطق" والقدس. وبذلك وُضِعَ الجدار ومعه نظام حركة التنقل والمرور برمته في "المناطق"، في خط متصل واحد مع وسائل مشابهة في مجال تنظيم المرور وإدارة الحدود في أماكن مختلفة من العالم، والتي تحجب فيها أيضاً "اعتبارات الأمن" وإدارة المخاطر الجهود لحماية مجموعة سكانية من فئة معينة من تسرب مجموعة من فئة أخرى[١٠]. لقد نَقَلَ الجدار، قبل إقامته، الفصل من مستوى العلاقات المحلية بين مستوطنين وجيرانهم الفلسطينيين إلى المستوى القطري للعلاقات بين مجمل اليهود ومجمل الفلسطينيين وحوّل الفصل من استثناء إلى قاعدة.

فضلاً عن ذلك فإن الجدار يهدف إلى تنفيذ الفصل بصورة نهائية واحتفاظ إسرائيل بإمكانية الاستمرار في السيطرة على المنطقة الفلسطينية والتوغل إلى أية نقطة أو مكان داخلها. الجدار ذاته لم يستكمل حتى الآن وليس من الواضح متى سيستكمل، ولكن حتى إذا أُستكمل، فإن الفصل التام سيبقى، طالما بقي نموذج علاقات المحتل والخاضع للاحتلال الذي يخلق فعلياً، أو بالقوة، نقاط احتكاك بين الجانبين، مكوناً مركزياً في الخيال السياسي، ولكن ليس في الواقع العسكري والسياسي القائم. فهذا الواقع يمليه فيما يمليه انتشار وتموضع المستوطنات على الجانب الشرقي للجدار وشبكة الطرق

الممتدة بين هذه المستوطنات ذاتها وبينها وبين المنطقة الواقعة غرب "الخط الأخضر" بهدف تأمين مرور حر للإسرائيليين، مستوطنين وجنوداً، والذين يؤخرون بذلك إغلاق المناطق الواقعة إلى الشرق من الجدار (في نطاق خطة الانفصال لم يكن هناك أي تغيير تقريباً في انتشار المستوطنات[11]، وفي قسم من الشوارع والطرق ما زالت هناك حركة مرور لإسرائيليين وفلسطينيين في نفس الوقت). لذلك فإن الإغلاق أو الإنجاز التام لمسار الجدار لايمكنه أيضاً أن يضمن فصلاً تاماً، وبدلاً من إرساء وضع جديد نجد أن الفصل سيكون –أو يهدف لأن يكون– عملية مولدة وبشكل دائم لخطوط تماس ومناطق احتكاك. ففي ظل الظروف الجغرافية القائمة، وفي إطار شكل السيطرة الذي تسعى إسرائيل لمواصلة ممارسته والاحتفاظ به في المناطق الفلسطينية، فإن الفصل يلزم بالاستمرار في تقسيم المنطقة إلى أجزاء منفصلة، ووضع حواجز ثابتة ومتنقلة، وتطوير المعايير التي يتم بموجبها تصنيف السكان وإصدار تصاريح مرور بشروط صارمة ومتغيرة لفئات معينة من السكان.

هناك مئات الحواجز من مختلف الأنواع منتشرة في أنحاء الضفة الغربية، ومن أجل الحصول على تصريح للمرور في هذه الحواجز يتم تصنيف السكان بموجب معايير وفئات مختلفة تتعلق بهوية الراغبين في الحصول على التصاريح وبأهداف وغايات تنقلهم. هذا الأمر يعني مئات نقاط الاحتكاك اليومي بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ومئات الأماكن التي يتفاوض فيها الرعايا مع ممثلي السلطة، يتحدونها، يستعينون بها، يرضخون لها أو يقاومونها.

علاوة على ذلك، فإن الأمر يعني أن الفصل ليس بالذات بين الإسرائيليين والفلسطينيين وإنما هو في المقام الأول بين الفلسطينيين أنفسهم، بين غزة والضفة، بين شمال الضفة وجنوبها، بين بلدات وقرى فلسطينية في الجانب الشرقي للجدار وقرى ومناطق زراعية فلسطينية في الجانب الغربي لهذا الجدار، بين القدس الفلسطينية الباقية في الجانب الإسرائيلي للجدار وبين الضفة الغربية، والقائمة ما زالت طويلة. ومن أجل هذا الفصل لا بد لجهاز السيطرة الإسرائيلي أن يغرس مخالبه عميقاً داخل بيئة الوجود والحياة الفلسطينية.

في ظل هذه الظروف، فإنه، وإذا ما كان ثمة فصل مستقر ودائم، فهو ليس بالفصل بين الشعبين وإنما بين أجهزة القضاء والقانون والسيطرة والإدارة التي تخضع لها المجموعتان السكانيتان (الإسرائيلية والفلسطينية). لغاية اتفاقيات أوسلو كان مفتاح هذا الفصل هو الفصل القانوني الذي عَرَّف المستوطن الإسرائيلي على أنه مواطن والفلسطيني على أنه تابع في منطقة محتلة، تسري عليها أحكام القانون المحلي والدولي، بموجب التوليفة الخاصة التي صاغها نظام الاحتلال. ولكن منذ اتفاقيات أوسلو، وبعدما أصبح معظم الفلسطينيين مواطنين محتملين في دولة فلسطينية على الطريق، انتقل مفتاح الفصل بالتدريج من النظام القانوني إلى النظام المروري. والفلسطينيون، في إطار هذا النظام، هم بمثابة "أجسام مشبوهة ومكشوفة"، حيث تخضع حركتهم لرقابة تامة، وقيود صارمة بموجب مناطق مجزأة من جهة، ومعايير بيولوجية–سياسية، كالعمل والوضع الصحي، من جهة أخرى. والخيار الافتراضي هنا هو عدم الحركة، إذ يمكن تعطيل أية حركة مرور في أية لحظة، وفيما عدا ذلك فإن أي مرور أو انتقال من منطقة محلية من هذه المناطق، التي تغير حدودها من حين إلى آخر، يتطلب تصريحاً خاصاً. المستوطنون والجنود الإسرائيليون يستطيعون التنقل بحرية، تحت قيود قليلة جداً وحصانة لا حدود لها تقريباً. أما المواطنون (الإسرائيليون) من غير المستوطنين والعساكر فيسمح لهم بالسفر والمرور في "الحيز اليهودي" فقط، إلى المستوطنات وفيما بينها.

وفي الحواجز، التي تعتبر الرمز الأبرز لنظام المرور، يعمل الجيش الإسرائيلي منذ العام ٢٠٠٣ من أجل تقليص مساحة الاحتكاك إلى حد ما بين الجنود والمستوطنين من جهة وبين السكان الخاضعين للاحتلال من جهة أخرى، وبالتالي تقليص القوات اللازمة لوجود هذا الاحتكاك وتحسين الشروط أمام الفلسطينيين المضطرين للمرور عبر هذه الحواجز[12]. ويتحقق منع الاحتكاك أو تقليصه في نقاط المرور والتنقل ليس فقط بواسطة التقنيات الحديثة[13]، التي يوظف الجيش الإسرائيلي في السنوات الأخيرة موارد ضخمة من أجل تطويرها، وإنما بفضل إقصاء نقاط الاحتكاك عن المكان الذي حظي في السنوات الأخيرة بتغطية وظهور كبيرين في وسائل الإعلام والسجال العمومي في البلاد والخارج (أي الحاجز) ونقله إلى داخل الحيز الفلسطيني، إلى البيوت والطرقات الفلسطينية. فخلافاً للحواجز الخاضعة لمراقبة مستمرة من عدسات مصوري الصحف ووسائل الإعلام ونشطاء منظمات مختلفة (خاصة حاجز قلنديا وحركة التضامن العالمية) فإن مئات البيوت التي يقوم الجيش يومياً باقتحامها تبقى بصورة دائمة تقريباً، بالضبط وفق ما يتمناه الجيش الإسرائيلي، بعيدة أو "مخفية عن عين الكاميرا"[14]. ويتطلب تطبيق

الحواجز: استباحة للحيّز الفلسطيني.

نظام المرور الجديد وضمان نجاعته كمفتاح للفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين، انتشاراً وقابلية حركة للقوة العسكرية في كل المنطقة الخاضعة للمراقبة، ورقابة وثيقة على السكان أثناء تنقلهم من مكان إلى آخر، وقدرة على التدخل والاختلاط السريع بالسكان المتواجدين في أماكنهم، بما في ذلك في تجمعاتهم المكتظة. وحيث أن إدارة الحياة أضحت تتم فقط عن طريق مراقبة حركة المرور والتنقل، فإن التدخل لا بد أن يكون، بشكل دائم تقريباً، قصيراً ومحلياً، ومن ثم الابتعاد ومواصلة المراقبة من بعد. هذه هي الديناميكية المناطقية التي خلقت ظروفاً جديدة لتطور نظام عنف جديد في "المناطق". وسوف نحاول هنا وصف وتحليل نظام العنف هذا، لكنه سيتعين علينا لهذا الغرض، أن نُعرِّج إلى نقاش نظري قصير لأشكال مختلفة من العنف.

٣- نوعان من العنف

العنف نوع من أنواع القوة، مصطلح نفهمه بناء على فوكو ك "رد فعل على أفعال آخرين". وأكد فوكو أن مثل هذه العملية (رد الفعل) لا تستوجب استخداماً للقوة الفيزيقية، لكن من الواضح أن القوة الفيزيقية هي أيضاً طريقة للرد على أفعال آخرين[١٥]. مع ذلك، ليس كل استخدام لهذه القوة هو عنف. العنف هو قوة فيزيقية تؤثر على أفعال أشخاص معينين نظراً لأنها تضر أو تهدد بالإضرار بهم جسدياً وبممتلكاتهم أو بأرواح وممتلكات آخرين عزيزين لديهم. وعند الحديث عن أنواع القوة الأخرى –الاقتصادية أو السياسية على سبيل المثال– فإن من الصعب التحرر من استعارة المس بالجسم والتأثير الجسماني لعملية المس[١٦] وبهذا المعنى يمكن القول أن العنف هو القوة المثالية. العنف هو القوة التي يتم الرجوع إليها عند الإصرار على تحقيق هدف تفشل أنواع القوة الأخرى (الإقناع، الأيديولوجيا، المال وما شابه) في تحقيقه. كذلك فإن العنف هو أيضاً قوة يمكن أن تشوش ممارسة أنواع قوة أخرى والذي يكون متاحاً أيضاً لمن خسر في ألعاب القوة الأخرى.

العنف هو ممارسة قوة فيزيقية تمس بصورة مدمرة بهدفها أو بموضوعها. فالعنف يخترق، يتغلغل، يهدم، يفكك، يشوش، يؤلم أو يهضم. والتفكيك والاختراق والهضم وما شابه، هي أشكال للهدم والتدمير (بعد وقوع الأذى يواجه المفعول فيه صعوبة في البقاء ضمن الوضع السابق للأذى). أما الموقف من القانون، والذي يحتل مكانة مركزية في النقاش النقدي للعنف[١٧]، فيبقى دوماً ثانوياً بالنسبة لقوة الهدم والتدمير وربط العنف بالقانون هو سمة العنف الذي يمارس من طرف السلطة، باسمها أو من أجلها.

الفعل هو فعل عنيف حتى حينما لا تتجلى القوة ويكون العنف مكبوحاً. والعنف المكبوح هو شكل من أشكال وجود القوة العنيفة التي يمكن أن تنفلت في أية لحظة. وهو يختلف عن العنف المرّمز بكلمات أو راية (علم) أو شعار، وذلك بسبب فورية انفلاته المحتمل والمسافة المقلصة في السرعة والمكان والزمان، بين حضور القوة وانفلاتها.

وفي العنف المكبوح تحتل تعابير التهديد والردع مكان الاحتكاك المباشر مع الجسم المكشوف، ولكن هذه التعابير تضمر حضوراً جلياً للقوة المُهَدِّدَة وعموماً فإن العنف، سواء أكان مرمزّاً أم مكبوحاً، يعمل ويؤثر حتى حينما لا ينفلت. وبدون انفلات لا يوجد احتكاك مرئي بين جسم وآخر، ومع ذلك يمكن ملاحظة آثار دمار وخراب.

تظاهرة ضد الجدار.

وفي هذا المعنى فإن العنف، مرّمزاً كان أم مكبوحاً، لا يختلف عن "قوة اقتصادية"، "قوة شرائية"، أو "قوة إقناع" كلامية، وما شابه من أفعال وتجليات يمارس فيها الناس "تأثيراً على أفعال" أناس آخرين دون اللجوء إلى القوة الفيزيقية.

هذه الملاحظات صحيحة بالنسبة لكل مصادر القوة، الفيزيقيةوالاقتصادية والسياسية–السلطوية أو المعرفية–الثقافية[١٨].

ولكن في صدد محاولتنا الرامية لفهم نظام السيطرة الإسرائيلي في "المناطق" فإنه لا يجوز الاكتفاء بوضع العنف إلى جانب مصادر القوة الأخرى واعتباره مساوياً لها في القيمة. العنف في "المناطق".

أحد الفوارق الواضحة بين العنف ومصادر القوة الأخرى في المجتمعات العصرية يتمثل في الوزن الخاص الذي تحتله العلاقة بين الوضع الكامن للقوة ووضعها الفعلي، الواقعي. ويتجلى هذا الفارق في بعدين للانتقال بين الكامن (المحتمل) والفعلي: ترتيب الانتقال ووتيرته. طابع الانتقال بين العنف المرمَّز والعنف المكبوح ، وبين العنف المكبوح والعنف المنفلت، هو لب السلطة السياسية وأساس النظام الاجتماعي، وهذا الطابع يتغير ويختلف من سلطة إلى سلطة أخرى. ويتناسب تواتر الانتقال تناسباً عكسياً مع شرعية السلطة في نظر المحكومين ومع استقرار النظام السياسي.

في هذا السياق يبدو لنا أن من المهم تذكر ثلاثة نماذج مثالية ideal type محددة: نظام عقلاني يكون فيه ظهور العنف المكبوح هو الاستثناء؛ نظام عقلاني يتضمن مناطق محددة يكون فيها العنف المكبوح هو القاعدة؛ نظام مضطرب تتسم مناطق سلطته بظهور يومي لشكلي العنف، المكبوح والمنفلت.

مع أن نظام الاحتلال هو نظام غير شرعي في نظر الخاضعين للاحتلال، إلا أنه منزعج جداً من شرعيته في نظر الإسرائيليين ونظر قسم من الرأي العام العالمي. إن اللغة اللطيفة والمهذبة التي تتحدث عن حواجز (عسكرية) حضارية وتصفيات (اغتيالات) موضعية وقنابل ذكية، والغطاء القانوني الممنوح لكل هذه الأنشطة، هما تعبير جلي عن جهود ومساعي نظام السيطرة في "المناطق" لإظهار ضبط النفس الذي يتحلى به. الاهتمام الجلي بشرعية ممارسة العنف ميز نظام الاحتلال من بدايته، ولكن منذ فك الارتباط مع قطاع غزة في آب ٢٠٠٥، طرأ تغيير حاسم على هذا الاهتمام، نظراً لنشوء ساحتين مختلفتين جوهرياً لاستخدام القوة: قطاع غزة والضفة الغربية، فيما هناك لكل نوع من أنواع العنف مكانة مختلفة في كل ساحة من هاتين الساحتين. فإن هذه العملية بدأت مع اتفاقيات أوسلو ثم ازدادت حدة عقب الانفصال عن غزة.

فضلاً عن ذلك، في سلطة تفتقر إلى الشرعية – وهذه بالتأكيد هي حالة نظام الاحتلال في المناطق الفلسطينية– نجد أن العنف يربك العلاقة بين كبح القوة وانفلاتها، ويضعف فاعليتها كنظام سلطوي مستقل عن وجود الفجوة والاستمرارية بينهما. لذلك، فإن نقطة الانطلاق في مناقشة العنف المستخدم في "المناطق" لا يمكن أن تكون وفق رؤية العنف كطاقة كامنة تتجسد بناء على قانون أو عرف.

الفعل هو فعل عنيف حتى حينما لا تتجلى القوة ويكون العنف مكبوحاً. والعنف المكبوح هو شكل من أشكال وجود القوة العنيفة التي يمكن أن تنفلت في أية لحظة. وهو يختلف عن العنف المرّمز بكلمات أو راية (علم) أو شعار، وذلك بسبب فورية انفلاته المحتمل والمسافة المقلصة في السرعة والمكان والزمان، بين حضور القوة وانفلاتها.

في نظام الاحتلال الإسرائيلي في "المناطق" يمارس هذان النوعان من العنف –المكبوح والمنفلت– في ذات الوقت. وقد حدث ذلك للمرة الأولى بصورة منظمة إبان الانتفاضة الأولى، في أواخر الثمانينيات، حينما تحولت "الوحدات الخاصة"، وحدات "المستعربين" التي عملت سراً من أجل تصفية قادة ونشطاء الانتفاضة خارج أي إطار أو إجراء قانوني، إلى جزء روتيني في منظومة السيطرة الإسرائيلية. ثم حدث ذلك مجدداً، ولكن على نطاق أوسع بكثير، مع بداية الانتفاضة الثانية، انتفاضة الأقصى، يدور الحديث عن حضور متزامن لقوة عنيفة لا تنفلت، وعنف منفلت لم يكن حضوره المهدد ملموساً في السابق. وفي إطار نظام السيطرة المطبق في "المناطق"، أضحى المجال بأكمله مستباحاً للعنف بنوعيه، فيما لم تعد العلاقات بين العنف المكبوح والعنف المنفلت تجري كعلاقات بين طاقة كامنة وتحققها.. فجهاز العنف المكبوح يعمل دون توقف ولم يعد فقط تهديداً كامناً، بينما تتجلى طاقة العنف المنفلت بشكل منفصل ومستقل في إطار هذا الجهاز.

في الواقع ثمة في المناطق المحتلة أماكن وحالات جلية تشهد امتداداً متصلاً بين قطبي العنف، إذ يرتبطان بعلاقات بين الإمكانية والفعل، ويمكن التعرف عليهما بواسطة علامات تدل على حدوث تغيير في درجة تمركز العنف أو اقترابه من نقطة الانفلات. منذ أن اندلعت الانتفاضة الثانية يمكن لنظام السيطرة الإسرائيلي في أية لحظة أن ينتهك قواعد متفقاً عليها وأن يتوغل في مناطق محددة (بيوت خاصة ومجالات عامة، مكاتب ومؤسسات السلطة الفلسطينية، مبانٍ عامة كالمساجد والمدارس والمستشفيات والمقابر) كما أنه مخول بالقيام بذلك بعنف يُبقي في الغالب ضحاياه عاجزين بلا حول ولا قوة، ودون أن يكون في وسعهم مطالبة السلطة بإعادة ضبط العنف المنفلت وفق القواعد المألوفة.

وصف العنف المكبوح كنوع منفصل من العنف ليس من المفروض به أن يفصل بين عرض القوة العنيفة والعنف المنفلت؛ على العكس فالتأجيل أو الإهمال يعني أن العنف المنفلت هو احتمال، ليس من الضروري أن يتحقق، للعنف المكبوح. والعنف المؤجل، سواءً أكان مُرمَّزاً أم مكبوحاً، هو قوة فاعلة، نظراً لأنه إمكانية غير متحققة لعنف منفلت، والتي يمكن أن تتحقق في أية لحظة[١٩].

عندما تفقد السلطة شرعيتها أو تخفق في تحقيقها، وعندما تفرض التسويات بصورة أحادية الجانب على جزء من الخاضعين للسيطرة أو الاحتلال ولا تتبدد ذاكرة هذا الفرض، فإنه من غير الممكن عندئذٍ الاكتفاء بتمثيل العنف المكبوح أو بحضوره المُرمَّز، بل تظهر حاجة إلى حضوره المادي، الملموس، أو للعنف المنفلت.

في حالات الطوارئ، حرب أو احتلال، وحين يكون القانون مجمداً أو مفروضاً وتكون مقاومة الخاضعين للاحتلال مستمرة، فإنه لا تكون هناك تسويات دائمة ومحددة لحضور العنف المكبوح، فيما تكون القواعد لوضع هذا العنف موضع التنفيذ قواعد محددة لهذا الغرض حصراً تتغير وتتبدل حسب "الوضع على الأرض".

وفي أوضاع من هذا القبيل، حيث يتعاظم الفعل أو العامل المُؤجِّل للعنف المكبوح، يكون هناك ميل بنيوي لتبهيت الفوارق بين هذا العنف والعنف المنفلت، بينما يكون المواطنون (الرعايا) قابعون في وضع من التهديد الدائم بإلحاق الأذى بهم جسدياً ومعنوياً ومادياً.

٤- خريطة العنف في "المناطق"

لغاية الانتفاضة الأولى نجحت إسرائيل في أن تضفي على سلطتها في "المناطق" طابع سلطة منظمة. كان بإمكان هذه السلطة الاكتفاء بصورة عامة بحضور عنف مكبوح يعمل من أجل القضاء على مجال سياسي، وقد انفلت هذا العنف من حين إلى آخر إزاء نشاطات وتحركات سياسية أو مظاهر مقاومة علنية، مدنية وعسكرية (مسلحة). التواجد العسكري الذي استهدف مواجهة هذه المقاومة في "المناطق" كان في الغالب محدوداً نسبياً وملموساً تماماً[٢٠]. أما الجهاز البيروقراطي الذي تولى إدارة "المناطق" فقد كان مسنوداً بقوة عسكرية قامت هي نفسها بوظائف مدنية إدارية. المناطق المحتلة مُيِّزَت عن إسرائيل داخل "الخط الأخضر"، ليس من

عندما تفقد السلطة شرعيتها أو تخفق في تحقيقها، وعندما تفرض التسويات بصورة أحادية الجانب على جزء من الخاضعين للسيطرة أو الاحتلال ولا تتبدد ذاكرة هذا الفرض، فإنه من غير الممكن عندئذٍ الاكتفاء بتمثيل العنف المكبوح أو بحضوره المُرمَّز، بل تظهر حاجة إلى حضوره المادي، الملموس، أو للعنف المنفلت.

في حالات الطوارئ، حرب أو احتلال، وحين يكون القانون مجمداً أو مفروضاً وتكون مقاومة الخاضعين للاحتلال مستمرة، فإنه لا تكون هناك تسويات دائمة ومحددة لحضور العنف المكبوح، فيما تكون القواعد لوضع هذا العنف موضع التنفيذ قواعد محددة لهذا الغرض حصراً تتغير وتتبدل حسب "الوضع على الأرض".

بكونها مناطق حدودية عنيفة بشكل خاص وإنما في شكل الشرعية والقانونية التي سادت فيها، وبأجهزة الحكم (العسكري) وطابع الخضوع لهذه الأجهزة. وعندما تعاظمت المقاومة الفلسطينية خارج "المناطق" وأخذت تعبيراً سياسياً واضحاً وحصلت أيضاً على اعتراف عالمي، أعلنت إسرائيل الحرب عليها. حرب لبنان الأولى التي اندلعت في حزيران ١٩٨٢ لم تستهدف فقط القضاء على قواعد منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان كقواعد تنطلق منها مقاومة مسلحة ضد دولة إسرائيل (وليس بالذات ضد نظام احتلالها في "المناطق")، بل استهدفت في المقام الأول تصفية البعد السياسي للمقاومة الفلسطينية[١].

ما أحرزه الفلسطينيون مباشرة عقب اندلاع الانتفاضة الأولى تمثل في تغيير الفهم لنضالهم لدى الجمهور الإسرائيلي. إذ لم يُنظر إلى الانتفاضة كإخلال بالنظام أو أعمال شغب من جانب جمهور مُحَرَّض أو كرد فعل محليّ على عنف منفلت لجهاز السيطرة الإسرائيلي، وإنما كرد فعل على نتائج عنفه المكبوح المستمر منذ أمد طويل. أصبحت المقاومة الفلسطينية شعبية وواسعة شملت في نهاية المطاف معظم شرائح وطبقات المجتمع الفلسطيني وجرت في معظم مناطق الضفة والقطاع.

كان نظام الاحتلال مصمماً على قمع هذه المقاومة، ولكن بغية القيام بذلك كان يتعين عليه أن يصوغ ويقولب السكان الفلسطينيين جميعاً كسبب ومبرر للعنف الذي مارسه. وقد شكلت العقوبات والاعتقالات الجماعية مكوناً مركزياً في العنف الإسرائيلي الذي مورس ضد "بيئة الانتفاضة" بأكملها وليس فقط ضد الذين شاركوا فيها فعلياً.

إدراك الرأي العام في إسرائيل للبعد السياسي للمقاومة الفلسطينية، ولعدم جدوى المحاولات والمساعي الإسرائيلية لإنكار هذا البعد، كان من بين العوامل التي ساهمت في تغيير السلطة في إسرائيل في العام ١٩٩٢، وشجعت المبادرة الإسرائيلية التي أفرزت عملية أوسلو وساعدت في إقرار وشرعنة الاتفاقيات التي تمخضت عنها. ومنذ اللحظة التي تحول فيها الفلسطينيون إلى شريك سياسي بات يتعين تغيير أنماط السيطرة الإسرائيلية العنيفة في "المناطق". وبالفعل فقد جرت في نطاق الإتفاقيات والسنوات الأولى التي تلت توقيعها محاولة لإعادة تنظيم خريطة العنف بهدف إعادة تأسيس ورسم الفوارق بين أنواع العنف وبين المناطق المختلفة التي يمكن ممارسة العنف فيها، إضافة إلى إعادة تحديد الصلاحيات المتعلقة باستخدام القوة.

خرجت القوات الإسرائيلية من مناطق "أ" لكنه سمح لإسرائيل (في نطاق ما نصت عليه اتفاقيات أوسلو) أن تمارس فيها عنفاً منفلتاً كرد على عمليات إرهابية ("مطاردة ساخنة"). في السنوات الأولى لم تستغل إسرائيل هذه الصلاحية، واقتصر العنف المنفلت في شكل أساسي على مناطق "ب" و "ج"، حيث استمر هناك التوازن الذي نشأ قبل الانتفاضة الأولى، بين العنف المكبوح والسيطرة المدنية التي كان الفلسطينيون مسؤولين عنها في المنطقة "ب" والإسرائيليون في منطقة "ج".

على الرغم من استئناف عمليات "الإرهاب" عقب المجزرة التي وقعت في الحرم الإبراهيمي (في الخليل) العام ١٩٩٤، إلاّ أنه لم تطرأ زيادة ملموسة على حجم العنف المنفلت الذي مارسته إسرائيل في "المناطق". وبصورة عامة فقد ظل العنف المنفلت في "المناطق" محدوداً نسبياً لغاية نهاية التسعينيات.

لغاية أواخر التسعينيات مورس العنف المنفلت في نطاق أحداث محددة بهذا القدر أو ذاك: صدامات مع مسلحين، قمع مظاهرات، أعمال تعذيب، هدم بيوت، اعتقال مشبوهين. جل التغيير الذي

حصل منذ اتفاقيات أوسلو ولغاية اندلاع الانتفاضة الثانية تمثل في الانتشار المناطقي للعنف المكبوح الذي تحدثنا عنه آنفاً.عقب اندلاع الانتفاضة الثانية ودخول قوات عسكرية إسرائيلية ثقيلة إلى مناطق الضفة والقطاع، كَفَّ جهاز السيطرة عن العمل كجهاز يدير شؤون حياة سكان مدنيين ويقيم ظاهريا تمييزاً بين نوعي العنف كما لو أن بينهما علاقات إمكانية وتحققها، استناداً لقواعد ثابتة، معروفة ومتفق عليها. أخذت خريطة العنف تتسم بانتشار واسع ومتصل للقوات، وهو ما أتاح حضوراً ملموساً ومكثفاً للعنف المكبوح، وبتعظيم حالة اللاوضوح فيما يتعلق بقواعد وأسس انتشاره وفيما يتعلق أيضاً بما هو مطلوب من السكان بغية الانصياع له، وباختصار أو تقصير الأمد الزمني اللازم لممارسته، بتغيير متواتر لأوامر إطلاق النار، مما جعل من الصعب على الفلسطينيين التكهن بشأن انفلات العنف، بالإضافة إلى إنفلات موجات عنف غير مسبوقة في الوتيرة. وعلى الرغم من الارتفاع الواضح في عدد المصادمات العنيفة بصورة عامة، وفي عدد تلك التي تبادر إليها إسرائيل بشكل خاص (والتي تنطوي بطبيعة الحال على تأثير متراكم من الموت والدمار)، وعلى الرغم من الازدياد الهائل في الاستخدام المباشر للوسائل العنيفة في قطاع غزة عقب استكمال تنفيذ خطة "الانفصال"، فإن معظم الجنود المتواجدين في "المناطق" لا يحتلون شيئاً، ولا يلجأون بصورة عامة تقريباً للأسلحة الوفيرة الموجودة في حوزتهم. العنف المنفلت الذي يمارسونه مقيد ومكبوت في الهراوة والبندقية وسيارة الدورية، لكنه مُرمَّزٌ أيضاً في الصوت الذي يعلن عن حظر التجول، في جهاز الحاسوب الذي يصدر البطاقات المغنطة التي تستخدم كتصريح مرور، في ذراع الحاجز والمبنى المستخدم كمنشأة للتفتيش والفحص، وهو (أي العنف المنفلت) يمارس بهذا الشكل تماماً. إلى ذلك فإنه يفرض قيوداً على حركة الخاضعين للسيطرة وعلى سلوكهم في كل مكان يتواجد فيه أو يحتمل أن يظهر فيه هذا العنف، وكما هو معروف فهو يمكن أن يظهر في أي زمان و مكان.

أحد التأثيرات المركزية للعنف المكبوح في "المناطق" هو التعطيل. فهو يعيق أو يمنع الحركة، ويخلق طوابير دور ويشوش أو يؤجل النشاطات اليومية، يطيل أمد الانتظار لكل ما يتم انتظاره، يجبر على المكوث في المكان والزمان غير الصحيحين. وبهذه الطريقة فإن العنف المكبوح يعرقل ويعقد ويشوش سلم الأولويات، ويعيق ويحبط خططاً ومشاريع، يُفقد الصواب، يلوث، يولد أمراضاً وأوبئة، يجرح، يقتل.

وعندما يعيق العنف المكبوح الحياة ذاتها فإنه يجبي أثمانه دون أن ينفلت ودون علاقة مباشرة بمدى انصياع الخاضعين للاحتلال. ويمكن لنتائج هذا العنف أن تكون كارثية بدرجة لا تقل، بل وربما تكون أخطر من نتائج ممارسة العنف المنفلت. ومن ناحية عملية فإن الفرق الرسمي بين الانفلات والتهديد يزول كلياً في المناطق والفترات التي يعيق فيها العنف بوتيرة شديدة بشكل خاص، كما يجري مثلاً في المعازل المكتظة التي يمتد فيها الطابور إلى الحاجز بعد أيام من الإغلاق، وفي حالات الانتظار لتوزيع الطعام والمواد الغذائية بعد حظر تجول طويل، وفي المناطق التي تعاني من أزمة مياه أو المناطق التي قطع عنها التيار الكهربائي طوال أيام عديدة ولا تتوفر فيها إمكانية لتزويد الخدمات الأساسية، حيث يكون الجسم مكشوفاً بصورة مستمرة للأذى بكل أنواعه[٢٢].

لقد تحولت الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى "منطقة عدم تمييز" بين نوعي العنف: يقاس المس بالخدمات الصحية والتعليم بشكل أساسي بموجب حق الوصول إلى هذه الخدمات والذي يسلب بواسطة نظام المرور والتنقل في "المناطق"، غير أنه لا يوجد تقدير واضح للضرر المتراكم في مجالي الصحة والتعليم. كذلك لا يتم الإعلان عن الاعتقالات المتواترة لأعداد كبيرة من الفلسطينيين الذين لا يصلون إلى مراكز الاعتقال والسجون، وإنما يُلقى بهم ويتم احتجازهم طوال ساعات على قوارع الطرق بينما تكون أيديهم مكبلة بالقيود وأعينهم معصوبة، وبعد ذلك يتم إطلاق سراحهم، تماماً كما يتم اعتقالهم، دون أي سبب أو تبرير. في المقابل فإن العنف المنفلت يظهر كموضوع مطروق في الخطاب، يقاس حسب أعداد الضحايا، ويقدر على أساس "الرمز الأخلاقي" للجيش الإسرائيلي، ويبرر دوماً باسم الأمن.

الخطاب السائد في وسائل الإعلام والحلبة السياسية يعزل العنف التظاهري عن مكانه في نظام العنف ويميل إلى تجاهل العنف المكبوح وعدم التطرق لتأثيراته الهدامة والتدميرية على المجتمع الفلسطيني، وحتى عندما تكون الحساسية الأخلاقية لدى المعارضين للاحتلال شديدة للغاية نجد أن العنف المكبوح يميل إلى التملص منهم بسهولة نسبية، بينما لا يكون هذا العنف مراوغاً ومتملصاً وحسب، بل ومنتشراً جداً أيضاً. بصورة عامة، وفي معظم الوقت ونقاط الاحتكاك، فإن القوة الكامنة في أدوات العنف المكبوح لا تنفلت، كذلك الخاضع للسيطرة يفضل بشكل عام الإذعان والتراجع إلى الوراء، المرور أو عدم المرور، إطالة طريقه، العمل أو التوقف عن العمل، خلع ملابسه، الوقوف أمام الكاميرا، الانتظار في الدور، قبول الحكم (دون محاكمة)، المحافظة على الهدوء والنظام

أحد التأثيرات المركزية للعنف المكبوح في "المناطق" هو التعطيل. فهو يعيق أو يمنع الحركة، ويخلق طوابير دور ويشوش أو يؤجل النشاطات اليومية، يطيل أمد الانتظار لكل ما يتم انتظاره، يجبر على المكوث في المكان والزمان غير الصحيحين. وبهذه الطريقة فإن العنف المكبوح يعرقل ويعقد ويشوش سلم الأولويات، ويعيق ويحبط خططاً ومشاريع، يُفقد الصواب، يلوث، يولد أمراضاً وأوبئة، يجرح، يقتل.

والتحدث بأدب أو التزام الصمت. إن حالات انفلات العنف المتفرقة والعفوية في المكان والزمان، هي دليل على الوجود المتصل للحضور أو التواجد المكبوح، وتطابقه أوتجانسه في المكان والزمان.

ولا بد لحالات الانفلات هذه أن تكون أكثر تواتراً كلما تآكل التهديد الكامن في القوة المكبوحة. ولا يعود تآكل التهديد بالذات نظراً لضعف أو تراجع القوة المُهدِّدة. ذلك لأن التهديد ليس فقط نتاج استحضار العنف المكبوح وإنما هو أيضاً نتاج الكيفية التي يُفهم بها من جانب الطرف المُهَدَّد. فهو كلما مورس ضده عنف أكثر كلما قل ما لديه ليخسره، وكلما كان لديه القليل مما يمكن أن يخسره كلما أصبح من الضروري زيادة التهديد الموجه ضده بغية تحقيق نفس النتيجة: تصفية قدرته وإرادته في المقاومة.

٥- أجهزة السلطة

العنف بشكليه، هو منظومة السلطة الرئيسية العاملة في "المناطق" الفلسطينية. ولكن بغية فهمه جيداً يجب إعادة ربطه بمنظومات سلطوية أخرى. سنتطرق بإيجاز، وفقاً لما ذكره فوكو، إلى ثلاث منظومات سلطوية تتدخل بصورة يومية في الحكم في الدولة العصرية: المنظومة القانونية السيادية المؤسسة للقانون العام، والتي تفسره وتطبقه في الحالات الخاصة؛ المنظومة الضابطة التي تركز على الأفراد، والمنظومة "الديمغرافية" التي تركز على إدارة المجموعات السكانية[٢٣].

تشمل المنظومة القانونية-السيادية جهاز القضاء والشرطة والجيش، وأجهزة جباية الضرائب المعتمدة عليها. تعمل هذه المنظومة بواسطة الجمع بين العنف والقانون: فالعنف يمكن أن يظهر كحرب تهدف إلى تقويض قانون قائم وإحلال قانون جديد، أو كعمل شرطي يهدف المحافظة على قانون قائم؛ والقانون يمكن أن يسوغ الحرب أو التحضيرات استعداداً لها، والأشكال المختلفة للعنف الشرطي (البوليسي) إضافة إلى تراجع القانون ذاته وتحويل منطقة وجمهور أو مجموعة من السكان إلى مجال مستباح في حالة طوارئ أو ظرف مناسب؛ الخاضعون للسيطرة يمكن أن يكونوا مواطنين ذوي حقوق، ويوجد لهم ضلع في وضع القانون الذي يخضعون له، أو مقيمين -رعايا- لا ضلع لهم في وضع القانون الذي يخضعون له، أو مقيمين يخضعون مباشرة للسلطة لكنهم غير محميين بواسطة أي قانون وجميع هؤلاء يمكن لهم أن يتواجدوا في المجال السيادي أو خارجه.

تشمل كل منظومة من هذه المنظومات الثلاث مكوناً أيديولوجياً، وذلك بالمفهوم الذي أعطاه ألتوسر لهذا الإصطلاح: ممارسات غايتها تشكيل الفرد كذات للسلطة، وكمن تَمثَّل علاقات القوة وبات يرى نفسه كعنوان لأوامر وتعليمات السلطة حتى في ظل معارضته لهذه الأخيرة، عرف العالم وجَرَّبه بواسطة مقولات نظرية واستعارات وتصورات يتشاطر فيها مع آخرين لهم ضلع أو دور في علاقات القوة[٢٤].

كما أسلفنا فإن منظومات السلطة تمكن، في ظروف من الاستقرار السياسي، من تحويل العنف المنفلت إلى مسألة نادرة، وتقليص الحضور المادي الملموس للعنف المكبوح، والعمل بشكل أساسي بواسطة الدمج بين تمثل القانون والعنف المرمَّز المؤجل. ويفسر الحضور السافر للعنف المكبوح في المناطق المحتلة بالإدعاء أن السلطة الإسرائيلية تعمل هناك دون أن تتمكن من أن تستخدم بشكل كبير الأيديولوجية والقانون، أو أجهزة الضبط كأجهزة تقلص حاجة السلطة للعنف. ورغم حقيقة أن السلطة الإسرائيلية تخلت طوعاً أو مرغمة عن مواقع ضبط (طاعة) كان من المفروض أن يتم فيها تصميم أو بلورة الإنسان الفلسطيني المنضبط، إلا أنها لم تتوقف عن محاولة استخدام المنظومة الضابطة بصورة موضعية خلال الصدامات بين قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينيين في نطاق نشاطات الحواجز العسكرية ومكاتب التنسيق، التي تعالج طلبات التصاريح، والدوريات والاعتقالات.

تشمل المنظومة القانونية-السيادية جهاز القضاء والشرطة والجيش، وأجهزة جباية الضرائب المعتمدة عليها. تعمل هذه المنظومة بواسطة الجمع بين العنف والقانون: فالعنف يمكن أن يظهر كحرب تهدف إلى تقويض قانون قائم وإحلال قانون جديد، أو كعمل شرطي يهدف المحافظة على قانون قائم؛ والقانون يمكن أن يسوغ الحرب أو التحضيرات استعداداً لها، والأشكال المختلفة للعنف الشرطي (البوليسي) إضافة إلى تراجع القانون ذاته وتحويل منطقة وجمهور أو مجموعة من السكان إلى مجال مستباح في حالة طوارئ أو ظرف مناسب؛

منظومة السلطة الوحيدة التي تزاول عملها في المناطق "على ما يرام" هي المنظومة الديمغرافية، المسؤولة عن إدارة شؤون السكان، وفصلهم أو تقسيمهم إلى مجموعات وتخصيص علاج مختلف للمجموعات المختلفة. ولكن بسبب المعارضة الشاملة التي يبديها السكان فإنه لا يمكن تفعيل هذا النظام إلا عن طريق تطبيقه بالعنف والقوة. غير أن الاعتماد على النظام الديمغرافي، كنظام وحيد يؤدي عمله كما يجب، يؤدي إلى زيادة الحاجة للعنف، لأنه لم يعد بالإمكان الاستعانة بالأجهزة القانونية أو بمؤسسات فرض الطاعة والنظام.

الأجهزة القانونية: ما زالت الأغلبية الساحقة من أنشطة نظام السيطرة في "المناطق" تنفذ بموجب تفويض سلطوي يخضع لتسويات ونظم قانونية ولرقابة قضائية. ويعمل القادة العسكريون والموظفون بصورة عامة بموجب صلاحيات فوضوا بها قانونياً.

غير أن قانونية التفويض هي تقريباً كل ما تبقى من النظام القانوني كجهاز حكم في "المناطق"، وحتى هذه الناحية تعرضت لضربة أيضاً في الفترة الأخيرة، حينما امتنع الجيش عن تنفيذ أوامر وتعليمات صريحة للمحكمة الإسرائيلية العليا، حتى في الحالات النادرة التي تحكم فيها هذه المحكمة لصالح الفلسطينيين[٢٥]. القانون الإسرائيلي في "المناطق" مُجمَّد سواء بحكم وضع الاحتلال والحكم العسكري الذي أعلن في حزيران ١٩٦٧ أو بحكم تجميد أنظمة الحكم العسكري بأوامر طارئة وأنظمة مؤقتة (لغاية محددة) تتغير صباح مساء، وفق ما يعلنه القادة العسكريون[٢٦]، وهو مجمد، كما أسلفنا، في الآونة الأخيرة نتيجة أيضاً لسبب بسيط وهو أن الجيش يعمل بشكل واعٍ وصريح خلافاً لتعليمات المحكمة. غير أنه ثمة حالات نادرة تقضي فيها المحكمة لصالح الفلسطينيين، وهذه هي بالضبط الحالات التي تتوقف عليها صبغة قانونية واستقلالية القضاء وشرعية نظام الاحتلال برمته وذلك في نظر الخاضعين للاحتلال بطبيعة الحال[٢٧].

في "المناطق" لا يسود فراغ قانوني. فاستباحة الحياة من قبل السلطة لا تتم بسبب تراجع القانون والقضاء وإنما بفضل شكل التضخم الفوضوي للقانون وخلق رقعة قانونية واسعة النطاق لا تتمتع بشرعية خاصة بها، وتقوم دون توقف بتغيير القانون ذاته وصلاحيات السلطة وحصانة مكانة المقيم (التابع) أمام القانون[٢٨]. وفي ظل مثل هذه الظروف لا يستطيع الخاضعون للسيطرة وليس من المفروض بهم أن يتمثلوا القانون. ونظراً لأن القواعد التي من المفترض أن ينصاع لها الخاضعون لسلطة الاحتلال سريعة التغير، فإنه لا يمكن الاعتماد على سريان أية قاعدة لا تكون مصحوبة بتواجد أو حضور العنف المكبوح. إن قيمة أي أمر لن تساوي قيمة الورقة التي كتب عليها بدون تواجد حقيقي وملموس للقوة القادرة على تطبيقه.

• أماكن الطاعة وطرق الضبط: منذ اتفاقيات أوسلو لم تعد السلطة الإسرائيلية تدير أماكن طاعة أو انضباط في "المناطق". فالسجون والمعتقلات مخصصة في شكل أساسي لإبعاد وعزل المسجونين فيها وليس من أجل تشكيلهم أو صوغهم كذوات منضبطين[٢٩]. وما زالت أساليب الضبط تمارس في كل لقاء تقريباً بين الفلسطينيين والقوات الإسرائيلية التي تستخدم العنف المكبوح، ولاسيما في ساحات الاحتكاك المؤسسة مثل الحواجز وغرف التحقيق وما تبقى من مؤسسات ومراكز الإدارة المدنية. لكن هذا الضبط والاخضاع، الذي يتم في ظروف من نزع الشرعية بشكل مطلق عن القوة الضابطة، له وظيفة محلية ومحددة. ما يتعلمه الفلسطيني من خلال اللقاء مع السلطة الإسرائيلية في أحد المواقع (الحاجز أو مركز الاعتقال أو مكتب الارتباط.. الخ) لا يمكنه من معرفة ما ينتظره في لقاءات أخرى، في مواقع أخرى. شيء واحد سوف يتكرر في كل لقاء تقريباً، وهو خضوع الفلسطيني التام لممثل السلطة الإسرائيلية وضرورة أن يعرف ويتعلم مجدداً في كل مرة ما هو مطلوب من أجل إرضائه (أي

ممثل السلطة الإسرائيلي) أو من أجل التملص منه. أي أن نموذج العلاقات المستند إلى الفصل لا يحل مكان نموذج العلاقات المستند إلى التبعية والخضوع؛ على العكس تماماً، فهو يوزعه في الحيز، يضخمه ويستنسخه صباح مساء، في كل نقطة (حاجز) عبور، ثابتة كانت أم مؤقتة، يجتاز فيها الفلسطينيون خطوط الفصل.

قواعد الضبط والطاعة، مثل القانون، تحتاج لتواجد فوري للعنف المكبوح. فالجهاز القانوني وأساليب الضبط على حد سواء، لا تستطيع خلق فعل أو تأثير "السيطرة عن بعد" الذي يميز أجهزة فرض الطاعة في الدولة العصرية. وهكذا، وعوضاً عن تقليص العنف (المكبوح على الأقل) بواسطة أجهزة ومنظومات حكم غير عنيفة، فإن أي لجوء لنص القانون والقواعد والأعراف الأساسية المطبقة في "المناطق" يتطلب تعظيم العنف المكبوح الذي لن يكون لهذه القواعد بدونه أي تأثير أو مفعول.

بدون سلطة قانونية وبغياب مواقع طاعة ناجعة أو الأجهزة الأيديولوجية التي تديرها السلطة، لا يمكن للفلسطينيين أن يتحولوا إلى ذوات للسلطة الإسرائيلية، وذلك بخلاف واضح للفلسطينيين مواطني إسرائيل. فالفلسطيني في المناطق ليس مواطناً لدى السلطة كما أنه ليس خاضعاً لها كذات تابعة[٣٠]، وهو عندما يذعن أو يطيع إنما يفعل ذلك بدافع الخوف وليس طوعاً أو بقناعة، فهو ينحني أمام سلطة تمثل من وجهة نظره الإستبداد بعينه. فالسلطة مضطرة، من وجهة نظر الخاضعين لها، لأن تكون حاضرة أوظاهرة دائماً، وأن تكون بالضبط ما تمثله على سطح المنطقة الخاضعة للسيطرة، في اللعبة اللانهائية بين التواجد المتعاظم للعنف المكبوح والعروض الاستعراضية للعنف المنفلت.

وفي ظل غياب الواسطة الضابطة والأيديولوجية، وعندما يُنظر إلى القانون كقوة تعسفية لا تنظم العنف وإنما تضفي عليه الشرعية، فإن نظام/جهاز السيطرة يغدو ملزماً بتعظيم تواجد العنف المكبوح، وإقرانه بعنف منفلت (والذي يستهدف دائماً، إضافة للهدف المحدد الذي يخدمه، تذكير الخاضع للسيطرة أيضاً بما ينتظره إذا ما تجاوز المسموح له وبموقعه في علاقات السيطرة) وتقصير أمد الوقت أو الزمن اللازم لتفعيله. وتعبر الحاجة لاختصار الوقت عن نفسها في انتشار مكثف أكثر للعنف في "المناطق" وفي الاستباحة التامة للأراضي الفلسطينية بأكملها من جانب القوات الإسرائيلية، وبصورة مستقلة أو غير مرتبطة بمسار الحركة الجغرافي أو البلدي.

إضافة إلى ذلك تجدر الإشارة إلى أن معظم حالات الهدم والتدمير في المناطق الفلسطينية –عمليات "التعرية" والتجريف ونسف البيوت وحفر القنوات ووضع العوائق وسد الآبار وممارسة كل ما تصفه عميرة هيس " weapons of light construction "[٣١] والتي غيرت كلياً حيز حياة الفلسطيني– ليست ناتجة عن انفلات غير مسيطر عليه لعنف مباشر كرد فعل على المقاومة، وإنما هي ناتجة عن استخدام واعٍ لأدوات ووسائل غايتها إلحاق الضرر بالمباني والأشياء والحيز دون التسبب بإيذاء مباشر للناس. منطق هذا المس أو الإيذاء هو منطق ديمغرافي: فصل، تجميع وضغط السكان، والذي يشمل أحياناً أيضاً نقل وترحيل أفراد ومجموعات غير كبيرة في نطاق ما أسمته منظمات حقوقية "ترانسفير هادئ". وتتم مثل هذه الأعمال والممارسات عن طريق تغيير القانون واستغلال الثغرات القائمة فيه بما يؤدي إلى فقدان السكان لحق مواطنتهم[٣٢]، أو عن طريق عمليات هدم وتدمير واسعة تصاحب العمليات القتالية، وإقامة "مناطق عازلة" بمحاذاة السياج الأمني في قطاع غزة أو من خلال مشاريع "مدنية" تؤدي إلى إعادة تصميم الحيز مثل بناء جدار الفصل وشق الطرق الالتفافية في الضفة الغربية.

كما أسلفنا فإن السلطة الإسرائيلية تعمل في "المناطق" أولاً وقبل كل شيء كجهاز أو منظومة سيطرة ديمغرافية. ويتم ذلك بواسطة الفصل المنهجي بين المواطنين اليهود (مستوطنون، جنود، وزوار من إسرائيل) وبين السكان الفلسطينيين، وكذلك بواسطة الفصل الحيزي/المناطقي بين اليهود والفلسطينيين وبين مناطق العيش المختلفة للفلسطينيين أنفسهم، وقد راح هذا الفصل يتطور أكثر فأكثر منذ التسعينيات. وبطبيعة الحال كان الاهتمام بالسكان الفلسطينيين محدوداً ولم تتخذ تقريباً أية خطوات لتطوير "المناطق" والمجتمع الفلسطيني في أي مجال، بل اتخذت إجراءات لمنع تطورهم في مجالات كثيرة، ومع ذلك فقد كان نظام الاحتلال يتحمل مسؤولية في حدود دنيا عن إدارة الحياة اليومية والمعالجة الموضعية لمشكلات كانت تنشأ من حين إلى آخر.

منذ الانتفاضة الأولى تراجعت هذه الآلية/المنظومة وتآكلت تدريجياً. ففي نطاق اتفاقيات أوسلو انتقلت أجهزة الحكم العسكري في مناطق أ و ب إلى مسؤولية السلطة الفلسطينية في حين شهدت الخدمات التي زودها نظام الاحتلال لسكان مناطق "ج" تقليصاً مستمراً. وعندما اندلعت انتفاضة الأقصى توقفت إسرائيل بصورة تامة تقريباً عن ممارسة أي نشاط سلطوي له علاقة بمعالجة شؤون السكان الفلسطينيين أو الاهتمام بهم، واعتباراً من شهر نيسان ٢٠٠٢

قواعد الضبط والطاعة، مثل القانون، تحتاج لتواجد فوري للعنف المكبوح. فالجهاز القانوني وأساليب الضبط على حد سواء، لا تستطيع خلق فعل أو تأثير "السيطرة عن بعد" الذي يميز أجهزة فرض الطاعة في الدولة العصرية. وهكذا، وعوضاً عن تقليص العنف (المكبوح على الأقل) بواسطة أجهزة ومنظومات حكم غير عنيفة، فإن أي لجوء لنص القانون والقواعد والأعراف الأساسية المطبقة في "المناطق" يتطلب تعظيم العنف المكبوح الذي لن يكون لهذه القواعد بدونه أي تأثير أو مفعول.

أخذت إسرائيل تقوض بصورة منهجية مؤسسات وأجهزة السلطة الفلسطينية. غير أن الجهاز الديمغرافي لم يُلغ، وإنما تغيرت غايته فقط: تطوير آليات الفصل ونظام المرور الذي طُبِّقَ في "المناطق" بشكل متقطع منذ حرب الخليج الأولى، وأحياناً في فترة موجة الهجمات (الانتحارية) في التسعينيات، ثم بشكل منهجي ومتواصل منذ بداية الانتفاضة الثانية، وذلك بهدف تحقيق سيطرة ورقابة تامّين قدر المستطاع على كامل حركة وتنقل السكان الفلسطينيين في "المناطق".

هذه المنظومة متطورة جداً تجمع بين المعرفة بالواقع والمعرفة الديمغرافية التفصيليتين، بين إجراءات وقواعد المرور والتنقل وبين أساليب التصنيف والاعتقال والإعاقة والمراقبة والفحص وجمع المعلومات والوشاية والتسليم وغيرها. ولا يمكن لأي شيء في هذه المنظومة أن ينتظم أو أن يتم بدون عنف مكبوح، غير أن اللجوء للعنف المنفلت يميل لأن يكون حذراً ومحدوداً. فالعنف يشوش في حال انفلاته أنظمة المرور والتنقل، ويعيق جمع المعلومات والمعطيات، ويخلط ما جرى فصله ويفصل ما كان يجب خلطه، حتى يجعل اليهود أحياناً يختلطون مع العرب.

الإختيار السلطوي الأولي لدولة إسرائيل، والقاضي بالفصل بين المواطنين والرعايا، وتطبيق نظام سيطرة في "المناطق" لا تكون فيه العلاقات بين نوعي العنف منظمة ومعروفة سلفاً، له ثمن باهظ، ولكن في الظروف التي أوجدها هذا القرار، كان هدف نظام العنف المكبوح تطبيق وممارسة السيطرة الإسرائيلية بالثمن المباشر بحده الأدنى.

٦-عنف مانع للعنف

الثمن اليومي الذي يجبيه العنف المكبوح من الفلسطينيين جسيم وكبير جداً. فالفلسطيني بصفته غير مواطن، يفتقر إلى الحصانة القانونية التي تتيح للمواطن التفاوض بشكل سياسي حول الطرق التي يُحكمُ بها، كما أن قدرته على الوصول إلى جهاز القضاء الإسرائيلي محدودة ومُقيَّدة، إضافة إلى أن العون الذي يمكن لهذا الجهاز أن يقدمه له لا يغني ولا يسمن من جوع .. كذلك فإن الفلسطيني بصفته غير ذات لا يرى نفسه جزءاً من الكل الاجتماعي الذي تمثله السلطة.

الفلسطيني هو مواطن أجنبي يمكنه فقط أن يرضخ بخنوع، أو أن يقاوم ويجبر جهاز السيطرة على تعزيز تواجد العنف المكبوح أو الرد بشكل مباشر بعنف منفلت. وتدل ديمومة المقاومة الفلسطينية طوال أكثر من ست سنوات على درجة غير عادية من الصمود في وجه هذا العنف، الأمر الذي ألزم جهاز السيطرة على توسيع رقعة انتشار العنف المكبوح وانفلات متواتر أكثر للعنف المباشر. الفلسطينيون في الضفة الغربية، ولغاية "الانفصال" في قطاع غزة أيضاً، لا يستطيعون إشهار عنف مكبوح لفترة طويلة –خشية قيام إسرائيل بتصفيته– ما عدا حقيقة مثولهم في الخيال الإسرائيلي كمشبوهين على الدوام.

معظم الفلسطينيين، وفي معظم الوقت، يخشون المقاومة بواسطة عنف منفلت من طرفهم. وحيث أنهم لا يستطيعون الرضوخ تماماً لإملاءات جهاز السيطرة الإسرائيلي، فإنهم يحاولون البقاء عن طريق الابتكار والمناورة، والبحث عن طرق للإفلات والهرب، يحسبون ثمن النشاطات والأعمال اليومية ويقررون في كل صباح في أي درب سيسيرون، ونوعية الملابس التي سيرتدونها لمناسبة الفحص والتفتيش الذي سيتعرضون له على الحاجز العسكري .. الخ.

حسب الفهم الإسرائيلي الرسمي، فإن سائر أجهزة العنف الإسرائيلي العاملة في المناطق الفلسطينية مكرسة لـ "الأغراض الأمنية"، أي لمنع العنف الفلسطيني المباشر ضد مواطنين إسرائيليين.

الفلسطيني هو مواطن أجنبي يمكنه فقط أن يرضخ بخنوع، أو أن يقاوم ويجبر جهاز السيطرة على تعزيز تواجد العنف المكبوح أو الرد بشكل مباشر بعنف منفلت. وتدل ديمومة المقاومة الفلسطينية طوال أكثر من ست سنوات على درجة غير عادية من الصمود في وجه هذا العنف، الأمر الذي ألزم جهاز السيطرة على توسيع رقعة انتشار العنف المكبوح وانفلات متواتر أكثر للعنف المباشر. الفلسطينيون في الضفة الغربية، ولغاية "الانفصال" في قطاع غزة أيضاً، لا يستطيعون إشهار عنف مكبوح لفترة طويلة –خشية قيام إسرائيل بتصفيته- ما عدا حقيقة مثولهم في الخيال الإسرائيلي كمشبوهين على الدوام.

إن تأمل الكثير من الحالات التي يمارس فيها العنف بنوعيه، يدل على أنها استهدفت منع عنف فلسطيني مباشر أو غير مباشر ضد جهاز السيطرة الإسرائيلي. بعبارة أخرى، فإن جهاز السيطرة في "المناطق"، وعلى الرغم من حقيقة أن الحديث لا يدور عن سلطة سيادية، يدير أجهزة دائمة ومستمرة للمحافظة على الذات ولتكريس شكل علاقات القوة في وعي السكان الخاضعين للسيطرة.

منذ العام ٢٠٠٥ امتدت المهلة أو الفترة الفاصلة بين موجة عنف وأخرى، ونلاحظ اليوم أن أغلب العنف الفلسطيني ينفذ من قبل منظمة "الجهاد الإسلامي"، التي تعتبر منظمة صغيرة نسبياً، فيما تمارس حركة "حماس" جزءاً ضئيلاً من هذا العنف، والذي يتركز ضد البلدات الإسرائيلية القريبة من قطاع غزة. بيد أن الديناميكية (ديناميكية العنف) ما زالت على حالها. فكل حادث انفلات عنف فلسطيني يجر في معظم الأحوال إلى انفلات عنف إسرائيلي، وهكذا دواليك. والفرق الحقيقي، بالنسبة للعنف على الأقل، ليس بين النصر والهزيمة وإنما بين العنف الاستعراضي الفتاك والمدمر أكثر أو أقل. وبطبيعة الحال فإن الفلسطينيين هم الطرف الخاسر حسب هذا المعيار: أكثر من (٤)آلاف قتيل وأكثر من ٣٠ ألف جريح منذ بداية الانتفاضة الثانية ولغاية خروج قوات الجيش الإسرائيلي من قطاع غزة، مقابل ١٠٢٠ قتيل ونحو ٦٠٠٠ جريح إسرائيلي[٣٣].

في كلا الحالتين نجد أن اختيار الوسائل العنيفة يتأثر أكثر، كما يبدو، بمكان دورة العنف في النظام السياسي لكل طرف وبمكانها في خياله السياسي. في الجانب الفلسطيني يدور الحديث عن صراع بين حركات "فتح" و "حماس" و "الجهاد الإسلامي" من جهة (النظام السياسي)، وعن دور أو وظيفة العنف في إعادة تشكيل الفلسطيني كذات لسلطة مستقلة تقاوم السلطة الإسرائيلية، من جهة أخرى (الخيال السياسي). في الجانب الإسرائيلي يتناول الحديث اختياراً بإدارة "المناطق" بوسائل عنيفة وليس بواسطة أجهزة ومؤسسات دولة أخرى (نظام سياسي) وفصلاً بين إسرائيل و "المناطق" كشكل من أشكال تضمين أو احتواء "المناطق" (خيال سياسي).

ويلجأ الفلسطينيون إلى استخدام العنف لأنه لا توجد حسب رأيهم وسائل ناجعة أخرى لطرد المحتل، وتعبر عمليات المقاومة أو الإرهاب الفلسطينية عن موقف يرفض التمييز، فيما يتعلق بالمحتل، بين قوة عسكرية وقوة مدنية. معظم الإسرائيليين يلجأون للعنف بموجب تعليمات وأوامر يتلقونها من القيادة السياسية والعسكرية التي تحدد في أي ظروف يجب اللجوء للعنف وماهية العنف المسموح باستخدامه. غير أن الأوامر تتغير باستمرار تاركة مجالاً واسعاً لتحكيم العقل من جانب الضباط والجنود الذين صاروا بمرور الزمن محصنين بصورة شبه مطلقة حتى في حالات الخروج عن الأوامر والتعليمات[٣٤]. ويُبَرَّرُ العنف دائماً بضرورة المحافظة على الأمن، غير أن الأمن تحول إلى مفهوم مجرد وفضفاض يخفي حقيقة أن جهاز السيطرة الإسرائيلي في "المناطق" يمارس العنف نظراً لأن الاختيار السلطوي الأساسي لا يُبقي في يده أية وسيلة أخرى للسيطرة على السكان الفلسطينيين في المناطق.

ويتشبث طرفا النزاع أحدهما بالآخر، فيما تأخذ قوة الرد على عاتقها منطق القوة العاملة حتى عندما تحاول التحرر من هذا المنطق. غير أن العلاقات بين العنف الإسرائيلي والعنف الفلسطيني ليست متناظرة وليس فقط بسبب علاقات التبعية والفوارق الجلية في قوة وحجم القوات المسلحة. ففي معظم الحالات لا يمتلك الفلسطينيون القدرة والوسائل من أجل الرد على العنف الذي يمارس ضدهم بالعنف، إذ أن العنف الذي يمارسونه يُطل

ويلجأ الفلسطينيون إلى استخدام العنف لأنه لا توجد حسب رأيهم وسائل ناجعة أخرى لطرد المحتل، وتعبر عمليات المقاومة أو الإرهاب الفلسطينية عن موقف يرفض التمييز، فيما يتعلق بالمحتل، بين قوة عسكرية وقوة مدنية. معظم الإسرائيليين يلجأون للعنف بموجب تعليمات وأوامر يتلقونها من القيادة السياسية والعسكرية التي تحدد في أي ظروف يجب اللجوء للعنف وماهية العنف المسموح باستخدامه. غير أن الأوامر تتغير باستمرار تاركة مجالاً واسعاً لتحكيم العقل من جانب الضباط والجنود الذين صاروا بمرور الزمن محصنين بصورة شبه مطلقة حتى في حالات الخروج عن الأوامر والتعليمات[٣٤].

وينفلت في الأماكن التي يعثرون فيها على ثغرات في انتشار العنف (الإسرائيلي) المكبوح الذي يحاصرهم من كل جانب. كذلك فإن ممارسة العنف ضد الإسرائيليين ليست مكرسة أو مبنية في نظرية سلطتهم. فهي لا تهدف إلى المحافظة على سلطة قائمة وإنما التحرر من مثل هذه السلطة.

بطبيعة الحال فإن العنف لا يمارس من جانب جميع الفلسطينيين. فالكثيرون، وليس فقط أفراد السلطة الفلسطينية الذين يشاركون في اللعبة السياسية، يحاولون النضال بصورة مدنية. قلائل من بينهم ما زالوا يحاولون التأثير على السجال العام في إسرائيل. آخرون يواصلون النضال بالوسائل القانونية، وقد حققوا، عبر التماسات للمحكمة (الإسرائيلية) العليا في مسألة جدار الفصل، بعض النجاحات، التي تعتبر أهميتها محدودة، نظراً لأن الإجراء القانوني يستمر سنوات، مما يتيح خلال ذلك لجهاز السيطرة مواصلة عمله بشكل حرّ، دون أن يعوض أحد المتضررين عن الضرر الذي لحق بهم خلال تلك الفترة. في المقابل، يمارس الجيش عنفاً غير مسبوق –مكبوحاً ومنفلتاً. إن ما يحدث منذ العام ٢٠٠٥ في بلعين وعدد من القرى الفلسطينية الأخرى التي تجري فيها مظاهرات سلمية غير عنيفة (ضد بناء جدار الفصل) يبرهن أن نظام العنف، الذي تغذى من الهجمات المسلحة واتسع بسببها، هو نظام قائم وموجود بصورة مماثلة بدون هذه المظاهرات أو بمعزل عنها.

خلافاً للاعتقاد السائد ومؤداه أن "دوامة العنف" هي نتيجة مباشرة لعمليات الإرهاب، فإن الإسرائيليين لا يستخدمون العنف لأنهم يهاجمون بعمليات إرهابية وإنما لأن استخدام العنف هو جزء أساسي في جهاز السيطرة الإسرائيلي في "المناطق"، ناهيكم بالطبع عندما تكون المنطقة معلنة من جانبهم (أي الإسرائيليين) كمنطقة قتال. الهجمات وعمليات إطلاق صواريخ "القسام" تغير قوة ووتيرة الرد الإسرائيلي، وليس أنماطه الأساسية المتمثلة بلعبة لانهائية بين العنف المُؤَجَّل والعنف الاستعراضي اللذين يرتبط أحدهما بالآخر، ويعوضان معاً عن غياب أجهزة سلطوية فاعلة أخرى. من ناحية عملية يدور الحديث هنا عن منظومة عنف مكبوح تعمل في موازاتها منظومة عنف منفلت. ليس هناك قواعد واضحة لطابع عمل العنف المكبوح، بينما يعمل العنف المنفلت في أحيان متقاربة بصورة مستقلة، يُطلُّ من مكان ما ويختفي بنفس الطريقة.

من وجهة نظر نظام الاحتلال فإن الفلسطيني يعتبر لمجرد حضوره أو تواجده عنواناً للعنف وفي الوقت ذاته مستودعاً لعنف مكبوح ينتظر اللحظة المناسبة كي ينفلت. ولكن خلافاً للتواجد السافر للعنف المكبوح الذي تمارسه السلطة الإسرائيلية بغطاء قانوني، فإن العنف الفلسطيني المكبوح محظور من جهة ويتحدى من جهة أخرى هذه القانونية ولذلك فإنه يُختزن بالضرورة في الخفاء وبالتالي فإن كشفه يحتاج إلى جهود: فهناك حاجة للتهديد والحد من التحركات والتنقل ومراقبتهما، والتوغل من أجل المراقبة والمراقبة من أجل التوغل، والإعتقال من أجل التحقيق والتحقيق من أجل الاعتقال؛ هناك حاجة لتدمير وتجريف أراض زراعية، لفرض إغلاق وحصار وحظر تجول. هذا العنف لم يتوقف عن العمل، فهو يجد صعوبة في كبح نفسه أو في القبول باتفاقيات تعلن عن هدنة أو "استراحة". فالتوقف في دوامة العنف هذه يعني دائماً فقط تلكؤاً طويلاً أكثر في قطب العنف المكبوح. في آلية العنف هذه يبقى العنف مكبوحاً دون أن يمر بعملية تحول من طور إلى آخر وينفلت دون أن يصل إلى ذروته أو منتهاه.

٦- القائم بالأعمال

التمييز الذي افترضناه هنا بين العنف المنفلت والعنف المكبوح ينعكس في تمييز مهم صاغه بنيامين عندما ميز بين "عنف مولد لقانون" (في ثورة أو انقلاب مثلاً) و "عنف يحافظ على قانون" (بواسطة قوات الشرطة والجيش التي تعمل من طرف سلطة القانون)[٣٥]. للوهلة الأولى يمكن القول أن صيغتنا قائمة في تمييز بنيامين: فالعنف المولد يكون دائماً مصحوباً بانفلات واسع لقوة تعمل مباشرة على الجسد أما في العنف الحافظ للقانون فتكون القوة مكبوحة وحاضرة على السواء في صورة الشرطي أو الجندي، الهراوة أو البندقية، وهذا الحضور المكبوح أو المؤجل هو شرط ضروري لفرض القانون ولتطبيق "سلطة القانون" بكل ما للكلمة من معنى.

الأوضاع التي نتأملها هي من النوع التي يكون القانون فيها مجنداً لتهيئة منطقة غير خاضعة له (لهذا القانون)، بحيث تحل فيها أوامر وتعليمات إحدى السلطات أو الأجهزة العسكرية مكان القانون. وتستخدم القوة في إطار الصلاحية المعطاة للقائد العسكري، الذي توجد مبدئياً رقابة قضائية على نشاطاته وقراراته، ولكن ذلك هو بالضبط كل ما تبقى من القانون. وتعتبر صلاحية السلطة في القتل والتدمير وإلحاق الضرر واسعة جداً، بينما لا توجد تقريباً للمتضررين من نشاطات وممارسات السلطة أية إمكانية لمعرفة ما هي قواعد العمل التي تضر بهم وما هي الطرق والوسائل المتاحة لهم للدفاع عن أنفسهم حيال ذلك.

النزاع العنيف الذي يحدث في مثل هذه الظروف لا يدور على سن قانون بديل أو المحافظة على القانون وإنما يدور على إبقاء تجميد القانون بالمعنى المشار إليه أعلاه، وعلى شروط استمرار هذا التجميد برعاية وغطاء القانون ذاته. وثمة هنا لتجميد العمل بالقانون معنى مزدوجاً: المحافظة على المنطقة كمنطقة انسحب القانون منها؛ والإبقاء على ارتباط المنطقة بالقانون، ووصفها كمنطقة لم يُلغ القانون فيها نهائياً بل هو قائم في شكل التجميد. والمقصود هنا هو الإبقاء على المنطقة المحتلة كمنطقة طوارئ، منطقة شاذة عن القاعدة استباحتها، لكنها مرتبطة طوال الوقت بالقانون.

ولا يمكن للعنف الذي يحافظ على القانون –سواء أكان مكبوحاً أم منفلتاً– أن يتيح أيضاً عدم حضور أو تواجد هذا العنف "في حد ذاته" وذلك بغية إبقاء حيز متاح للنقاش والتداول حول مسألة ما ينص عليه القانون؟!

كما أسلفنا فإن القضاء الإسرائيلي زحف إلى داخل المناطق الفلسطينية المحتلة عبر عدة قنوات: تطبيق القانون الإسرائيلي على المناطق التي جرى ضمها حول القدس، ولكن بصورة أبقت سكان المدينة الفلسطينيين في مكانة "سكان مقيمين"[٣٦]، أي في مكانة هجينة بين رعايا ومواطنين؛ تطبيق تدريجي للقانون الإسرائيلي على جميع المستوطنات اليهودية في "المناطق"، والذي أُستكمل بصورة نهائية تقريباً[٣٧]؛ تفويض القائد العسكري في المناطق (وكذلك جزء من القادة الخاضعين له) بموجب أنظمة الطوارئ بوضع أنظمة وإصدار أوامر تنظم حياة السكان في المناطق[٣٨]؛ إخضاع هذه الصلاحية أو هذا التفويض لمراقبة قضائية من جانب المحكمة الإسرائيلية العليا[٣٩]؛ وأخيراً إفراغ هذه المراقبة من مضمونها وذلك من خلال سلسلة طويلة من القرارات التي امتنعت فيها المحكمة (العليا) عن التدخل في اعتبارات وقرارات الدولة (كما حصل مثلاً في قضية "التصفيات–الاغتيالات– الموضعية") أو صادقت عليها بعد اتخاذها (مثل قرار إقامة جدار الفصل شرق الخط الأخضر). ظاهرياً فإن حقيقة كون الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي هو الذي أقر تطبيق أنظمة الطوارئ في "المناطق" وهو الذي يمدد سريانها سنوياً، إضافة إلى حقيقة أن قرارات القائد العسكري تخضع لمراقبة المحكمة العليا، تُبقيان "المناطق" وسكانها في إطار القانون الإسرائيلي.

ولكن ومن ناحية عملية، فقد كانت هذه هي الطريقة أيضاً لإبقاء الرعايا الفلسطينيين في "المناطق" في الداخل، في إطار القانون الإسرائيلي –ولذلك خارج نطاق حماية القانون الدولي– وفي ذات الوقت لإبقائهم في الخارج بتجميد سريان القانون الدولي عليهم[٤٠].

في مثل هذا الوضع، وحين يكون القانون المدني مجمداً ويكون الخاضعون للاحتلال معرّفين كغير مواطنين، فإن العنف المكبوح المتعاظم لا يحافظ على القانون وإنما يحل مكانه. وعلى الأصح فإن العنف المكبوح يتيح لمنظومة الأوامر والأنظمة والاستثناءات الحلول مكان القانون المجمد، والظهور من خلال ذلك بغطاء من الشرعية التي توفرها له من حين إلى آخر نفس المنظومة القانونية المجمدة. وفي المحصلة فإن تواجد العنف المكبوح، والذي يتجلى في الجندي على الحاجز العسكري والشرطي في نقطة التفتيش والقوة التي تحمي الجرافة، هو الذي يحدد القاعدة: أين تتوقف الحركة، من الذي يمر وما الذي سيتم هدمه؟؟ وقد انفصلت هذه القاعدة عن جهاز القضاء

وغدت مجردة من أي منطق قانوني.

مبدئياً يمكن للعنف المكبوح أن يتحول في أية لحظة إلى عنف منفلت مباشر، بيد أنه لا يمكن التفكير به بمصطلحات تتعاطى معه كطاقة لم تتحقق. فطاقة العنف المكبوح استنفدت أو تحققت في عدم انفلاتها، وعلى الأقل مثلما تحققت في انفلاتها، ومن ناحية عملية فإن مأسسة هذا العنف تمثل فصلاً منهجياً بين الكبح والانفلات. وبصورة عامة فإن الأشخاص الذين يجسدون بتواجدهم العنف المكبوح ليسوا مخولين أو مسؤولين عن استخدام الأسلحة الموجودة في حوزتهم، كما أنهم لا يستخدمونها إلا في حالات نادرة نسبياً. فهم عندما يحدث أي تشويش أو بلبلة، يستدعون آخرين، محترفين أكثر منهم.

وبطبيعة الحال هناك دوماً حالات "شاذة". فالجنود في الحاجز، كحال أفراد شرطة في دورية، يمكن أن يستخدموا أحياناً قوة مباشرة حتى بدون تعرضهم لأي استفزاز، بيد أن مثل هذه التجاوزات أو الاستثناءات، رغم شيوعها[٤]، تحدث بصورة عامة نتيجة نشاط بمجهود زائد، في بيئة مستباحة وفي سياق التعاطي مع أناس أستبيحت حياتهم أيضاً.

٧- الحلول الدائمة

العنف في المناطق المحتلة لا يحمي القانون ولا يتيح غيابه. كذلك فإن العنف –المكبوح والمنفلت على السواء، في إطار اللعبة الخاصة القائمة بينهما، ومن خلال توزيع العمل المألوف بينهما– لا يعبأ بالقانون (المُجمَّد). والشيء الذي ينبغي إتاحة وضمان عدم تواجده، وإذا ما تعذر ذلك فلا بد عندئذٍ من تخفيف حدة ظهوره، ليس القانون وإنما انفلات من نوع آخر، انفلات حالة من اللاشرعية التامة، انفلات عنف ساحق ماحق يهدد بالقضاء على كل شيء، أو عوضاً عن ذلك عودة قانون من نظام آخر، القانون الذي يلغي حالة الاحتلال. هذا الشيء الآخر نريد أن نطلق عليه "الحل الدائم". إنه "الشيء ذاته" الذي يقوم نظام العنف برمته –العنف المكبوح والعنف المنفلت على حد سواء– بتعطيل وتأخير ظهوره، فيبقى محلقاً فوقه كشبح الموت، مثلما يحلق القانون ذاته فوق العنف المكبوح في نظام مدني اعتيادي. إن ما يُجَمَّد ليس فقط القانون وإنما أيضاً الإعلان عن حرب شاملة –أو عن إلغاء تام للاحتلال– وأي نشاط محلي للعنف المكبوح، وأية عملية سيطرة بواسطة التجميد، يستمدان قوتهما من التجميد أو التعطيل المستمر لـ "الحل الدائم".

لقد تحول الاحتلال، الذي يعتبر مبدئياً حالة مؤقتة، إلى بنية سلطوية دائمة، تتمتع بمبدأ خاص من البقاء الذاتي، والدافع للبقاء هو: نظام احتلال إسرائيلي في الأراضي الفلسطينية. هذه الوضعية المؤقتة تعطي البنية المذكورة شرعية في نظر أغلبية الإسرائيليين على الأقل، وكذلك في نظر الأميركيين، نظراً لأنه لا يمكن بأي حال الوصول إلى توافق أو إجماع –سواء إسرائيلياً أو فلسطينياً أو دولياً– فيما يتعلق بأي من الوضعين المتناقضين اللذين يمكن أن يحلا مكان الوضع القائم (المؤقت). فالاحتلال يحمي الإسرائيليين –والفلسطينيين أيضاً– من وضع أسوأ: تسوية نهائية عن طريق حرب تشمل تطهيراً عرقياً على غرار "النكبة" وتصفية نهائية للنضال الوطني الفلسطيني؛ أو تسوية نهائية عن طريق ضم "المناطق" إلى إسرائيل ومنح مواطنة (إسرائيلية) للفلسطينيين.

الاستخدام المتطور للعنف المكبوح له في الواقع تأثير كابح، بيد أنه ينبغي هنا فهم هذا الأمر في إتجاهين متعاكسين: ليس فقط كبح "الإرهاب" الفلسطيني وإنما أيضاً قوة التدمير الإسرائيلية.

في "المناطق" ظلت الحرب معلقة في حبال الهواء. منذ سنوات طويلة والصراع الإسرائيلي ضد الفلسطينيين المقيمين في "المناطق" صراع شامل، ولا يدور الحديث فقط عن الاستيلاء على سلطة أو أراضٍ أو ضم أو طرد، وإنما تغيير تام لكل نسيج الحياة الفلسطينية والحيز الفلسطيني وفرض قيود جارفة على إمكانيات التنقل داخل هذا الحيز، وتحويل المنطقة الفلسطينية برمتها إلى فسيفساء من الجيوب المعزولة وحشر السكان داخلها، والسيطرة على وسائل الإنتاج والتدخل في علاقات الإنتاج عن طريق منع الوصول إلى موارد مختلفة، والتفكيك المنهجي للمؤسسات الاجتماعية وتقويض سلطة وصلاحيات مؤسسات أخرى. غير أن الصراع الشامل ليس حرباً شاملة. ورغم الاستخدام الواسع للجيش والوسائل القتالية المختلفة، ورغم "العمليات" المختلفة وأحياناً أيضاً التجنيد الواسع للقوات المقاتلة، فإن هذا الصراع لم يجر أبداً كحرب حقيقية بين جيشين أو بين جيش وسكان مقاتلين، وعلى الأقل ليس في الأراضي الفلسطينية. لقد أمكن بصعوبة تقديم أو تصوير حرب لبنان الأولى على أنها صراع وجودي وبشكل لم يحظ فيه هذا الصراع على الإطلاق بإجماع واسع في صفوف الجمهور الإسرائيلي، وذلك نظراً لأنهم صوروا منظمة التحرير الفلسطينية كجيش معادٍ يهدد وجود الدولة وفصلوا (كلاميا وليس في القتال) بين الحركة الوطنية الفلسطينية وبين

مبدئياً يمكن للعنف المكبوح أن يتحول في أية لحظة إلى عنف منفلت مباشر، بيد أنه لا يمكن التفكير به بمصطلحات تتعاطى معه كطاقة لم تتحقق. فطاقة العنف المكبوح استنفدت أو تحققت في عدم انفلاتها، وعلى الأقل مثلما تحققت في انفلاتها، ومن ناحية عملية فإن مأسسة هذا العنف تمثل فصلاً منهجياً بين الكبح والانفلات. وبصورة عامة فإن الأشخاص الذين يجسدون بتواجدهم العنف المكبوح ليسوا مخولين أو مسؤولين عن استخدام الأسلحة الموجودة في حوزتهم، كما أنهم لا يستخدمونها إلا في حالات نادرة نسبياً. فهم عندما يحدث أي تشويش أو بلبلة، يستدعون آخرين، محترفين أكثر منهم.

الشعب الفلسطيني. في "المناطق" لم يعد مثل هذا الفصل ممكناً منذ الانتفاضة الأولى على الأقل. لذلك لا بد للصراع أن يكون شاملاً، لكن لا يمكن له، في هذه الأثناء، أن يجري كحرب.

بيد أن ذلك لا يكفي من أجل استبعاد إمكانية الحرب الشاملة بصورة تامة. فهذه الإمكانية تحوم كاحتمال دائم فوق أية مواجهة محلية وتحولت إلى موضوع روتيني في أي نقاش حول الرد (الإسرائيلي) اللازم على هجمات فلسطينية من قطاع غزة. منذ أن بدأت الاستعدادات لـ "الانفصال" لم يكف المتحدثون بلسان السلطة الإسرائيلية عن التهديد بالحرب الشاملة إذا ما تجدد إطلاق صواريخ القسام[٤١]. الحرب الشاملة، والكارثة الفظيعة التي ستنجم عنها يبقيان دوماً كتهديد بعيد، فيما تصبح الحدود بين العنف المنفلت من عقاله والعنف المكبوح الذي مورس قولاً وعملاً، مرنة أكثر من أي وقت مضى.

رد الفعل الإسرائيلي إزاء انتفاضة الأقصى تمثل في زيادة تطرف العملية التي بدأت في فترة اتفاقيات أوسلو: تحويل حالة الطوارئ إلى حالة دائمة وتقليص أجهزة السيطرة المسؤولة عن حياة السكان التابعين والحد من وجود طاقة النشاطات الإرهابية التي يختزنونها داخلهم (الموضوع الأمني) من جهة، وتقليص الطاقة اللازمة لبقائهم (الموضوع الإنساني) من جهة أخرى. لغاية بداية الانتفاضة الثانية، قلص الوجود السياسي للفلسطينيين، حسبما نُظر إليه من زاوية جهاز السيطرة، ليقتصر على مكانته كـ "تابع" بالمعنى الدقيق للكلمة: من يتبع أو يجب أن يكون تابعاً يخضع لرعاية السلطة. هذه العملية استمرت وتعاظمت منذ بداية الانتفاضة الثانية، وبلغت أشدها في "الانفصال" عن قطاع غزة.

منذ ذلك الوقت لم يعد الفلسطيني تابعاً يخضع للسلطة الإسرائيلية. وقد قلص وجوده إلى مجرد جسم يتحرك تتمثل أهميته بالنسبة للسلطة في شكلين فقط: كحالة إنسانية تقتضي السماح لجهات أخرى –منظمات غير حكومية ومنظمات دولية– توفير متطلبات الحد الأدنى التي تبقيه على قيد الحياة؛ وكمشبوه، ومصدر إزعاج أو تهديد، يتحول إلى عنوان –هدف– لعنف مكبوح أو منفلت. وفيما عدا ذلك أضحى وجود الفلسطيني، من وجهة نظر السلطة الإسرائيلية، مستباحاً تماماً.

إتفاقيات أوسلو أحالت جزءاً من المسؤولية عن إدارة حياة الفلسطينيين إلى السلطة الفلسطينية. غير أن الرد الإسرائيلي على انتفاضة الأقصى وجه ضربة جسيمة لقدرة أداء أجهزة الحكم التابعة للسلطة الفلسطينية والقى عبء المسؤولية الأكبر عن إدارة حياة الفلسطينيين على عاتق منظمات العون والإغاثة غير الحكومية والهيئات التابعة للأمم المتحدة وهيئات عون محلية، علمانية–مدنية ودينية. ويجيز جهاز السيطرة الإسرائيلي لنفسه عرقلة وإعاقة نشاط هذه المنظمات والهيئات بل وتخريبها ومنعها كلما شَخَّصَ تهديداً على الأمن، وهذا كما هو معروف اعتبار جارف للغاية، وفي المقابل يقوم بتشجيعها كلما شخص خطراً بحدوث كارثة إنسانية.

ويبقى الفلسطينيون دائماً، وخاصة الذين يعيشون في قطاع غزة "على حافة كارثة إنسانية"[٤٢]. يجمدون الكارثة لنفس الأسباب المتعلقة بامتناعهم عن الحرب، ولكن لماذا يتركون الفلسطينيين يصلون إلى شفا الكارثة؟ لا يمكن القول أن ذلك عائد لنفس الأسباب التي تجعلهم يمتنعون عن إعطاء الفلسطينيين مكانة مواطنة، ذلك لأن إلغاء المواطنة لا يستوجب ترك هؤلاء الناس يواجهون ظروفاً كارثية، وكما شاهدنا فقد نظر نظام الاحتلال طوال السنوات الماضية إلى الفلسطينيين باعتبارهم رعايا (تابعين) يجب الاكتراث بتوفر مستلزمات وجودهم بنفس درجة الاهتمام

بوجوب إدارة حياتهم[٤٤]. ثلاثة ملايين ونصف المليون من الشاذين عن القاعدة، من الناس الذين يعيشون على الحافة، على حافة القانون وعلى حافة الكارثة.

الهوامش

[١] لغاية الانتفاضة الأولى سمحت إسرائيل بدخول العمال الفلسطينيين إلى مناطقها، ولكن بعد ساعات العمل كانت خطوط الحدود تعود لتفصل بين الجانبين فيما عدا بالطبع حالات شاذة.

[٢] حول الانتقال من علاقات محتل وخاضع للاحتلال إلى الطرفين أنظر (Bishara, 2003).

[٣] انظر الحظر على دخول الإسرائيليين إلى "المناطق" منذ (....). الصحافيون ومصورو الصحافة القلائل الذين يسمح لهم بالدخول إلى "المناطق" يوقعون على وثيقة يصرحون فيها أن دخولهم هذا هو بمسؤوليتهم فقط.

[٤] أنظر ... "المواجهة المحدودة".

[٥] حسب تقرير الأمم المتحدة من العام ١٩٩٧ فقد تسببت الإغلاقات التي فرضتها إسرائيل، منذ العام ١٩٩٤ وحتى العام ١٩٩٧، بطرد وخروج الفلسطينيين من سوق العمل الإسرائيلية وخسارة الإقتصاد الفلسطيني ما قيمته بليون دولار وهبوط بنسبة ٣٦٪ في الناتج المحلي الخام للفرد. في المقابل إرتفع دخل الفرد في إسرائيل خلال السنوات الأولى لإتفاقيات أوسلو من ١٢٦٠٠ دولار في العام ١٩٩٢ إلى ١٥٦٠٠ دولار في العام ١٩٩٥، وانخفضت البطالة من ١١،٢٪ إلى ٦،٩٪. كذلك طرأت في المناطق الفلسطينية زيادة ملموسة على نسبة البطالة وعدد الفقراء. هذه المعطيات وردت لدى: (Marwan Bishara, 2002. Palestine/Israel: Peace or Apartheid, Zed Books) أنظر أيضاً أبحاث شير حيفر المنشورة من قبل مركز المعلومات البديلة.

[٦] موقع "المركز لتراث الإستخبارات" يشير إلى انخفاض بنسبة ٩٠٪ في عدد الهجمات التي نفذت منذ بناء جدار الفصل. غير أن الإنخفاض الحاد في عدد الهجمات داخل إسرائيل له أسباب عديدة (عسكرية وسياسية وإجتماعية وإقتصادية) من الصعب تحديد وزنها النسبي. ومن الواضح أن إعلان "حماس" عن وقف إطلاق النار كان له دور حاسم. بالإضافة إلى موازين القوى المختلفة بين منظمة التحرير و "حماس" في الضفة والقطاع. كذلك فإن بناء الجدار لا يمكن له أن يفسر تراجع عدد الهجمات داخل الضفة الغربية ذاتها، ولا الفجوة أيضاً بين إنحسار المقاومة المسلحة في الضفة واستمرار المقاومة في القطاع المحاط بجدار أمني من كل الجوانب.

[٧] أنظر تقارير مركز "بتسيلم"، كتاب ميخائيل سوركين Michael Sorkin.

[٨] "تحمل المسؤولية الأخلاقية والسياسية عن رفاهية ملايين الفلسطينيين" صُوِّر من جانب مؤيدي سياسة الفصل على أنه تهديد استراتيجي لدولة إسرائيل، مثل خطر "العودة الزاحفة" للفلسطينيين إلى إسرائيل والتغييرات في الميزان الديمغرافي بين اليهود والعرب. وقد وصفت سياسة الفصل المنهجي منذ نهاية التسعينيات على أنها الرد الملائم على هذا التهديد. أنظر: دان شيبطن، "ضرورة الفصل: إسرائيل والكيان الفلسطيني" (جامعة حيفا/ زمورا بيتان ١٩٩٩) ص٢٣-٢٤.

[٩] درور أتكس، موقع "السلام الآن" (www.peacenow.org) آب ٢٠٠٥. تقرير "بتسيلم" / "السلام الآن" صيف ٢٠٠٧.

[١٠] رونان شامير -مقال حول نظام التنقل والمرور بالإنكليزية.

[١١] باستثناء إخلاء ثلاث مستوطنات شمال الضفة الغربية.

[١٢] (...) أريئيل، عدد الجنود المطلوبين لإغلاق منطقة (...).

[١٣] على غرار معابر الحدود التي تجري إقامتها الآن كمحطات مسافرين (TERMINAL) والتي لا يستطيع المارون فيها الاقتراب من الجنود الذين يشغلونها أو منشآت الـ "فيلبوكس" التي تفصل الجندي والفلسطيني عن بعضهما.

[١٤] هذا التعبير يستخدم في الخطاب العسكري (...) "المواجهة المحدودة".

[١٥] يسعى فوكو إلى تأكيد طائفة من وسائل السيطرة والحكم غير العنيفة ومن خلال ذلك تغيير فهم السلطة ذاتها.

[١٦] هكذا على سبيل المثال يتسببون بانهيار منافسين إقتصاديين عن طريق استخدام قوة إقتصادية، ويقضون على خصوم سياسيين عن طريق استخدام سلطة سياسية...

[١٧] مثلاً وولتر بنيامين "مراقبة العنف" (ص٢٥-٢٦).

[١٨] هذا التصنيف شائع، ولكن لغرض نقاشنا يمكن أيضاً استخدام تصنيف مختلف كالذي اقترحه مثلاً مايكل مان والذي استعرنا مصطح "مصادر القوة" من دراسته. وقد لاحظ مان وجود أربعة مصادر من القوة الإجتماعية: أيديولوجي، إقتصادي، سياسي وعسكري. أنظر: Michael Mann, The Sources of Social Power (Cambridge 1986), vol. 1, pp. 22-28.

[١٩] أنظر في هذا الصدد التحليل الكلاسيكي لـ لؤي مارن حول العلاقة بين التمثيل والقوة: Louis Marin, The Portrait of the King (Minneapolis: Minnesota University Press ١٩٨٧), Introduction.

[٢٠] يعتبر "المستعربون" ظاهرة متأخرة نسبياً في تاريخ الاحتلال.. وهي تؤشر أو ترمز إلى طمس الفرق بين الجندي والمواطن الإسرائيلي، وبين المواطن اليهودي والمواطن الفلسطيني.

[٢١] (...) شيف ويعاري "حرب تضليلية" أو مصدر آخر (...) Baruch Kimmerling, Politicide ////.

[٢٢] أنظر مقالات غدعون ليفي حول مثل هذه الحالات (ليفي... إصدار: بابل)، تقرير بتسيلم عن أزمة المياه، فيلم قصير أنتجه مركز "بتسيلم" عن سجن غزة، فيلم وثائقي قصير مدته ٩ دقائق أعد عن حاجز قلنديا وحاجز حوارة عام ٢٠٠٥. Rema Hammami, "On the Importance of Thugs: The Moral Economy of a Checkpoint". Middle East Report 231 (summer 2004).

[٢٣] هذا الملاحظة ترتكز إلى أبحاث فوكو في أواسط السبعينيات وبالأساس إلى محاضرات القاها في نفس الفترة وكذلك مقابلات مختلفة من الفترة ذاتها. ونحن في أعقابه نلاحظ جهازين لـ "إدارة الحياة" الجهاز الضابط المختص بالأفراد، والجهاز الديمغرافي الذي يتعلق بالمجموعات السكانية، والذي يحدد ويقيس متغيرات لها صلة بحياة السكان كافة وحياة مجموعات مختلفة من ضمنهم، وهو يراقب السكان حسب تقديره لهذه المتغيرات. ما نسميه نحن جهازاً ديمغرافياً، يطلق عليه فوكو bio-power ومن ثم يرى فيه جزءاً من الحكومية أنظر: Michel Foucault, Discipline and Punishment: The Birth of Prison (Vintage Books 1979); Society Must Be Defended (Picador 2003), esp. Ch. 1-2, pp. 1-41; Security Territory, Population (Palgrave Macmillan 2007) التمييز بين الجهاز الضابط والجهاز الديمغرافي لا يظهر بشكل ثابت في أبحاث ودراسات فوكو، كذلك فإن التصنيف المقترح هنا ليس قاطعاً ولا يسعى لاستنفاد السياق السلطوي، ولكن ذلك كان كافياً لإسناد طرحنا.

[٢٤] لؤي ألتوسر "حول الأيديولوجية" (رسلينغ ٢٠٠٣). نحن نستأنف هنا على موقف فوكو الذي رفض فهم التوسر للأيديولوجية ونقترح إعتبار مفهوم أو إصطلاح فوكو (assujetissemet) (صوغ الفرد كذات) بمثابة تفسير وتلطيف لمفهوم الأيديولوجية الذي طرحه التوسر.

[٢٥] مثلاً عدم فتح شارع الشهداء (في الخليل) على الرغم من صدور أمر صريح في هذا الخصوص من قبل المحكمة الإسرائيلية (أنظر "بتسيلم" أو تهرب الجيش من تفكيك درابزين طوله ٤١ كم أقيم على امتداد طريق رقم ٣١٧ في جنوب جبل الخليل. "بينيش: مماطلة الجيش الإسرائيلي في تنفيذ تعليمات المحكمة العليا" عاموس هرئيل، "هآرتس" ٢٠٠٧/٧/٢٤.

[٢٦] للإطلاع على نقاش قانوني مفصل حول تجميد القانون .. أنظر [××].

[٢٧] مستند. كرتشمر، إيال .. الخ.

[٢٨] يجدر التأكيد هنا أننا لا نوافق على موقف أغمين في موضوع تجميد القانون واستباحة الحياة بصيغته المبسطة وإنما نقترح صيغة مقيدة ومخففة في هذا الصدد. أنظر: Gorgio Agamben, Homo Sacer : Sovereign Power and Bare

.(Life (Stanford University Press 1998

[٢٩] ظلت السجون إلى حد كبير مواقع لفرض الإنضباط والطاعة، ولكنها وبشكل مناقض للدور المناط بها عملت في خدمة "المتمردين" الفلسطينيين وليس السلطة الإسرائيلية. فقد استغل المعتقلون الفلسطينيون هذه المعاقل المغلقة التي زج بهم داخلها من أجل تشكيل الذات المنضبطة للإنتفاضة الفلسطينية، حول المعتقلات كدفيئة لإنبثاق الإنتفاضة أنظر: Lisa Hajaar. Courting Conflict: The Israeli Military Court System in the West Bank and Gaza. (University .of California Press 2005)، pp. 207–210

[٣٠] الإنسان الكلاسيكي الذي كان يتمتع بمكانة قانونية ويمكن تمييزه بوضوح عن (الإنسان) العبد، كان يتعين عليه أن يطيع السيد طوعاً، بإرادته وقناعته، بواسطة سلسلة من القيود التي يخضع لها السيد أيضاً باعتباره يخضع بدوره إلى الله... أنظر: Etienne Balibar، "Citizen Subject،" in Eduardo Cadava et al. (eds.) Who Comes after the Subject (Routeldge 1991)، pp. .40–33–60 ' 44

[31] Amira Hass، "Weapons of Light Construction" The Pales– .tine Monitor. 28/1/03

[٣٢] أنظر مثلاً تقرير منظمة "بتسيلم" و "مركز الدفاع عن الفرد" الترانسفير الهادئ: سحب مكانة الإقامة الدائمة من فلسطينيي القدس الشرقية" القدس، نيسان 1997: Perpetual Limbo: Israel's Freeze on Unification of Palestinian Families in the Occupied Territories"، B'Tselem، July 2007،

http://www.btselem.org/Download/200607__Perpetual__ .Limbo__Eng.doc

[33] http://www.btselem.org/Hebrew/Statistics/Casualties.asp يجب تحديث المعطيات الواردة في النص نظراً لأن النسبة بين المجموعتين السكانيتين هي تقريباً ٢:١، كذلك فإن النسبة الحقيقية أرقام القتلى ليست ١:٣ وإنما ١:٦.

[٣٤] هذه الأكثرية لا تشمل مجموعات صغيرة من المستوطنين والتي تمارس العنف ضد الفلسطينيين الذين يعيشون ويعملون على مقربة من مستوطناتها. ويمس نشاط هذه المجموعات بشكل دائم بما تدعيه السلطة الإسرائيلية من إحتكار للعنف في "المناطق". وتعتبر هذه الظاهرة واسعة جداً لدرجة أنه ليس من الواضح إذا ما كان ذلك ناتجاً عن عجز السلطة في فرض القانون أم أنه تقسيم عمل ممأسس بين قوات الأمن الإسرائيلية وميليشيات تابعة للمستوطنين. هذا الموضوع (تقسيم العمل كالذي كان قائماً في فترة الثمانينيات) تناوله جيمس رون (Frontiers and Ghettoes //////).

[٣٥] وولتر بنيامين "مراقبة القوة" ص٣٥ فصاعداً.

[٣٦] في اللحظة التي يغادر فيها هؤلاء المقيمون الدائمون مدينة القدس تتحول صفة الدائمية إلى مؤقتة.

[٣٧] روبنشتاين "المكانة المتغيرة للمناطق"؛ هوفنونغ "إسرائيل: أمن الدولة مقابل سلطة القانون" ص ٢٩٤–٢٩٥.

[٣٨] ألدر وزرطال "أسياد البلاد" ص٤٣٩؛ غازيت "مغفلون في المصيدة" ص٣٩؛ Hajaar، Courting Conflict، 253 .

[٣٩] قرار إعطاء حق الإلتماس للمحكمة الإسرائيلة لسكان "المناطق" صدر بعد فترة قصيرة من احتلال العام ١٩٦٧. (Kretzmer، The Occupation of Justice، 20).

[٤٠] أنظر بنفينستي "المقلاع والهراوة" ص٧٧.

[٤١] تقرير بتسيلم حول إنتهاكات متكررة.

[٤٢] أنظر مثلاً عاموس هوتيل "بدأت التحضيرات للجولة الثالثة" – هآرتس: ٢٩/٤/٢٠٠٥؛ أري شبيط "ياعلون: بعد الإنفصال من المتوقع شن حرب إرهابية ثانية تشمل هجمات وصواريخ قسام في وسط البلاد" هآرتس: ١/٦/٢٠٠٥؛ ألوف بن "إختبار القسام الثاني" هآرتس، ٩/٩/٢٠٠٥.

[٤٣] الفرق بين الضفة والقطاع، والذي كان قائماً على الدوام، إزداد حدة وسفوراً في أعقاب الإنفصال. تعبير "على حافة كارثة إنسانية" يعود لـ جان زيغلر، وهو محقق خاص من طرف الأمم المتحدة، والذي لم ينشر تقريره حول "الحق في الغذاء في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، والذي رُفع إلى السكرتير العام للأمم المتحدة في أيلول ٢٠٠٣، جراء ضغوط إسرائيلية وأميركية. كذلك فقد ظهرت معطيات وتعابير مشابهة تشير إلى كارثة إنسانية في الأراضي الفلسطينية، في العديد من التقارير الصادرة عن منظمات دولية مختلفة وعن حكومات وبرلمانات أجنبية. وبالقطع فإن الأراضي الفلسطينية هي إحدى المناطق المنكوبة الأكثر توثيقاً في العالم. إحالة للتقرير.

[٤٤] أنظر تقارير الحكم العسكري والإدارة المدنية في فترة السبعينات والثمانينات والتي تفاخر بإنجازاتها في الأراضي المحتلة في مجالات الصحة والزراعة والنظافة والتشغيل والبناء وغيرها. نيف غوردو ن.